الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون– تيارت–

كلية :العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: المالية و المحاسبة

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم مالية و محاسبة

تخصص: محاسبة و جباية معمقة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر

(دراسة ميدانية)

من إعداد الطلبة:

عابدي إبراهيم

بنص عبدالرحمان

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. حسين يحيا	(أستاذ التعليم العالي–جامعة ابن خلدون– تيارت)	رئيسا
ب. بعلاش عصام	(أستاذ محاضر" ب"–جامعة ابن خلدون– تيارت)	مشرفا و مقررا
ت. بن قطيب علي	(أستاذ محاضر" أ"–جامعة ابن خلدون– تيارت)	مناقشا

السنة الجامعية : 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كاشف الغمة، رازق النعمة، ذو الفضل والمنة.

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

نحمد الله كثيرا الذي وفقنا ويسر لنا انجاز هذا العمل المتواضع

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في انجاز هذا

البحث سواء من قريب أو من بعيد، كما يشرفنا أن

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ

المشرف الدكتور " بعلاش عصام" الذي لم يبخل علينا بنصائحه

القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذا البحث.

أتوجه بداية بالحمد والثناء إلى الله سبحانه وتعالى الذي

هداني الى هذا و ما كنت لأهتدي لهذا لولا أن هداني.

أتقدم بإهداء عملي المتواضع هذا إلى:

كل عائلتي خاصة أمي و أبي الذين كانوا الدرع الواقي والكنز الباقي لي، الذين من جعلوا العلم منبع اشتياقي، لكم أقدم وسام الاستحقاق يامن كانوا سندا لي في هذه الحياتي.

و إلى رمز الصداقة وحسن العلاقة زملاء الدراسة.

إلى من هم انطلاقة الماضي وعون الحاضر وسند المستقبل

إلى كل من مد يد المساعدة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

البيان	الصفحة
شكر وعرفان	
الاهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	02-06
الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة	
تمهيد	08
المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي	09
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تدقيق الداخلي	09
المطلب الثاني: مفهوم التدقيق، أنواعه وأهدافه	10
المطلب الثالث: تنفيذ عملية التدقيق الداخلي	14
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر	17

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر	17
المطلب الثاني: كيفية التعامل مع الخطر في المؤسسة	24
المطلب الثالث: أدوار ومسؤوليات عملية إدارة المخاطر	26
المبحث الثالث: مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر	28
المطلب الأول: تدقيق إدارة المخاطر	28
المطلب الثاني: التدقيق الداخلي وتقييم المخاطر	31
المطلب الثالث: التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل إدارة المخاطر	33
خاتمة الفصل	35
الفصل الثاني: الاطار التطبيقي للدراسة	
تمهيد	37
المبحث الأول: تحليل الدراسة الميدانية	37
المطلب الأول: تقديم عينة الدراسة وأدواتها	37
المطلب الثاني: أدوات جمع المعلومات والوسائل الإحصائية	42
المطلب الثالث: تحليل البيانات الشخصية:	44
المطلب الرابع: الصدق و الثبات و الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان:	47

المبحث الثاني: تحليل و اختبار الفرضيات عن طريق اختبار T	50
المطلب الأول: تحليل و اختبار محاور الدراسة وفقرات المحور الأول	50
المطلب الثاني: اختبار و تحليل فقرات المحور الثاني "مساهمة التدقيق الداخلي في الرفع من فعالية إدارة المخاطر"	53
خلاصة الفصل:	56
الخاتمة	59-58
قائمة المراجع	64-61
قائمة الملاحق	75-66
الملخص	76

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	المخاطر الصافية والمضاربية	18
(2-1)	تصنيف المخاطر	19
(3-1)	عملية إدارة المخاطر	21
(4-1)	نموذج معهد المدققين الداخليين لتسيير عملية إدارة المخاطر	30
(5-1)	الأدوار المختلفة للتدقيق الداخلي في ادارة المخاطر	34

فهرس الجزء الأول

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	أهداف إدارة المخاطر	23
(2-1)	نموذج تحليل الخطر	26
(3-1)	الأدوار والمسؤوليات عن عملية إدارة المخاطر	27
(4-1)	تحليل البيئة الداخلية تحليل (SWOT)	30
(1-2)	مقياس ليكارت الخماسي	43
(2-2)	المتوسطات وفق سلم ليكارت:	43
(3-2)	توزيع العينة حسب الجنس:	44
(4-2)	توزيع العينة حسب السن	44
(5-2)	توزيع العينة حسب الوظيفة	45
(6-2)	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	46
(7-2)	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية المكتسبة	46
(8-2)	صدق وثبات فقرات المحور الأول" أهمية التدقيق الداخلي وعوامل نجاحه داخل المؤسسة "	48
(9-2)	صدق و ثبات فقرات المحور الثاني" مساهمة التدقيق الداخلي في الرفع من فعالية إدارة المخاطر"	49
(10-2)	معامل الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي للفقرات	50

(2-11)	معامل الثبات ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة	50
(2-12)	تحليل فقرات المحور الأول	51
(2-13)	تحليل فقرات المحور الثاني	53

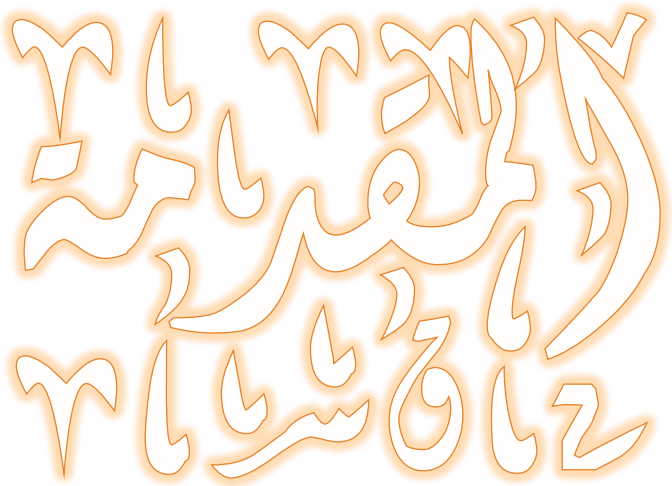
المقدمة
حاج شاه

المقدمة:

أدى التقدم العلمي النظري والتطبيقي في جميع مجالات النشاط الاقتصادي إلى كبر حجم المؤسسات بشتى أنواعها من مؤسسات مالية وبنكية وتجارية وغيرها من المؤسسات، حيث تعدد مشكلاتها مما زاد من صعوبة إدارتها لتعدد وتنوع نشاطاتها وزيادة حجم عملياتها، ولضمان حسن أدائها وضبطه يجب أن تعمل على تحسين إدارة المخاطر الموضوع الذي أصبح أكثر أهمية على مستوى أي مؤسسة، حيث تعتبر إدارة المخاطر من أهم الموضوعات التي يهتم بها أصحاب هذه المؤسسات على المستوى العالمي، وازدادت تلك الأهمية بعد توالي الأزمات المالية والبنكية، اعتبار من الأزمة المالية في المكسيك نهاية عام 1994 ، ومرورا بالأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا والبرازيل وروسيا وتركيا، ومؤخرا في الأرجنتين، إضافة إلى الأزمة التي مرت بها البنوك الأمريكية، والاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة التي أدت إلى إشهار كبرى البنوك الأمريكية إفلاسها.

كما تواجه بيئة الأعمال تغيرات سريعة، ذات آثار بالغة الأهمية على المنظمات عبر العالم، واستجابة لذلك تتحرك منظمات الأعمال لوضع هياكل وعمليات تتسم بالفعالية و اعادة هندسة عملياتها، لإضافة قدرا من المساءلة تماشيا مع حاجتها إلى المزيد من المعلومات الملائمة والموثوق بها لاتخاذ القرار في ظل المنافسة المتسارعة.

وفي ظل هذه التغيرات فإنه ليس من المستغرب أن ينظر المجتمع المالي إلى المدقق الداخلي على أنه الأكثر تأهيلا للمساعدة في إدارة المخاطر؛ لما يمتلكه من معارف وخبرات ومهارات تجعله مؤهلا لذلك، وعليه تشهد مهنة التدقيق الداخلي منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي تطورات هائلة خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية بعد صدور المفهوم الجديد للتدقيق الداخلي عن معهد المدققين الداخليين والذي تضمن توسيع مهام التدقيق الداخلي بإضافة مهمة تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر.

كما أن السمة الأساسية التي تحكم نشاط هذه المؤسسات هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، وهنا يأتي دور التدقيق الداخلي من خلال تحديد تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة المؤسسة على إدارة هذه المخاطر والسيطرة عليها، ومن ثم التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة مستقبلا واتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات الأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع المؤسسة.

وبناء على ما سبق تأتي هذه الدراسة لتحليل ومناقشة دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر.

أولا: إشكالية الدراسة:

ومما ذكرنا سابقا نتوصل الى الإشكالية الآتية:

كيف يساهم التدقيق الداخلي في الرفع من فعالية ادارة المخاطر؟

من خلال الإشكالية السابقة نجد بعض التساؤلات الفرعية ذات الصلة منها ما يلي:

- ❖ فيما تكمن أهمية التدقيق الداخلي وماهي اهم عوامل نجاحه؟
- ❖ ماهي الاليات التي يعتمد عليها التدقيق الداخلي في اكتشاف المخاطر والتنبؤ بها؟

الفرضيات:

- للتدقيق الداخلي عدة عوامل ساهمت في نجاحه وكبر أهميته داخل المؤسسة.
- العمليات التي يقوم بها المدقق الداخلي تسمح بالوقوف على مدى قوة نظام المعلومات مما يعطي صورة أولية عن المخاطر التي تعرضت او قد تتعرض لها المؤسسة و تقديم تأكيد لمجلس الإدارة على ان عمليات إدارة المخاطر تسير بشكل فعال.

ثانيا: مبررات اختيار الموضوع:

من بين الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع:

- " محاولة اكتساب معلومات جديدة يستفاد منها مستقبلا.
- " لأنه موضوع الساعة وركيزة من ركائز الاقتصاد.

ثالثا: منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على منهجين:

المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث استخدمنا المنهج الوصفي في الفصل الأول حيث اعتمدنا فيه على المسح المكتبي مع الاطلاع الدراسات والبحوث النظرية والمواضيع ذات الصلة من أجل الالمام بالأدبيات النظرية.

أما فيما يخص المنهج التحليلي اعتمدنا فيه أداة الاستبيان لجمع البيانات الكافية حول الموضوع.

رابعا: أدوات الدراسة:

فيما يخص الجانب النظري: تم الاعتماد على كتب وأطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير والمجلات العلمية.
أما بالنسبة للجانب التطبيقي استخدمن أداة الاستبيان حيث قمنا بتقديم مجموعة من الأسئلة الى فئة من الأشخاص الذين لهم دراية وخبرة في هذا الموضوع.

خامسا: الدراسات السابقة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على الدراسات والأطروحات السابقة التي تطرقت للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر نذكر منها:

1- بوزيدي لمجد، إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة ش. ذ. م. م مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جامعة أحمد بوقرة بومرداس ، 2008-2009:

تطرق الباحث في الفصل الأول إلى توضيح أهم المنطلقات النظرية التي يركز عليها مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال التعرف على مختلف الإشكاليات التي تقف وراء عدم إيجاد تعريف دقيق لهذه المؤسسات، بالإضافة إلى إبراز أهم السمات والأشكال التي تتخذها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليبرز في آخر الفصل الدور والمكانة التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا التحديات التي تواجهها اليوم، وتناول في الفصل الثاني دراسة نظرية عن مفهوم إدارة المخاطر، من خلال تحديد ماهية الخطر، تعريفه، العوامل الدافعة له، أنواعه...الخ، كما تطرق إلى مفهوم إدارة المخاطر تاريخها ونشأتها، أهدافها، القواعد التي تحكمها، خطواتها، وسائلها وسياستها، أما الفصل الثالث فتعلق بالمخاطر المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل التعامل معها، حيث أظهر فيه أهم المخاطر التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإبراز كيفية التعامل معها وفق خطوات عملية منظمة، بالإضافة إلى توضيح بعض النماذج الإدارية والتقنيات الرياضية والإحصائية والتي تساعد على إدارة الخطر، ليختمه في الأخير بالتعرض إلى أهم المقومات الأساسية الضرورية لفعالية إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأخيرا يأتي الفصل الرابع الذي تطرق فيه إلى تقديم ش.ذ.م.م للخدمات العامة والتجارة وإظهار أهم المخاطر التي تواجهها مع توضيح الكيفية التي تدير بها مخاطرها، ثم أخيرا ارتأى الى تقييم فعالية إدارة المخاطر في الشركة من خلال تفريغ وتحليل بيانات الاستبيانات الموزعة على العمال من خلال برنامج ال spss.

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع توصل الباحث في النهاية إلى جملة من النتائج نذكر من أهمها ما يلي:

1-مازال إلى حد اليوم لم تلقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفا دقيقا تتفق عليه جميع الأطراف وتلتف حوله جميع الدول.

2-لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا محوريا في اقتصاديات الدول المتطورة بالنظر إلى مساهمتها الفعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشيء الذي انعكس في مستوى تطور هذه الدول.

3-تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن جملة تحديات ورهانات تتعدد في أشكالها وأنواعها وأبعادها، بحيث فرضت عليها جملة مخاطر جديدة تنبع أساسا من الطبيعة والخصوصية التي تميز هذه المؤسسات عن المؤسسات الكبيرة، الشيء الذي أوجب عليها ضرورة إعداد العدة والاستعداد الجيد لمواجهتها.

4-ينتج الخطر أساسا من حالة عدم التأكد والتي تجعل متخذ القرار في حالة قلق وخوف نتيجة تلك القرارات المبنية على عدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل، إما بسبب عدم معرفته بما سيكون، أو عدم وجود خبرة لديه نابعة من تجارب سابقة مرت بها المؤسسة بظروف مماثلة.

5-إدارة لمخاطر هي عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع مختلف المخاطر، من خلال القدرة العالية على كشف مسبباتها ومقدار شدتها ثم تحديد طبيعتها ونوعها، بعدها يتم تقييمها وتحليلها بناءً على عدة طرق، ليسهل في الأخير معالجتها والسيطرة عليها.

2-محمد فهمي الجعبري، دور التدقيق الداخلي في تخفيف آثار المخاطر التشغيلية في المصارف الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط،الأردن،2011:

هدف الباحث من الدراسة الي الكشف عن دور التدقيق الداخلي في تخفيف آثار المخاطر التشغيلية في المصارف الأردنية ولتحقيق أهداف الدراسة ، تم صياغة مجموعة من الفرضيات التي يعتقد الباحث بانها تؤدي الى تفسير مشكلة البحث ، وقام بتصميم استبانة تكونت من (52) فقرة لجمع المعلومات الأولية من عينة الدراسة . وفي ضوء ذلك جرى جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS Statistical Package For Social Sciences).

وقد تكونت عينة الدراسة من (76) مديراً وموظفاً يعملون في إدارات التدقيق الداخلي وإدارات المخاطر في المصارف الاردنية ، وتم استخدام العديد من الأساليب الاحصائية الوصفية كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بالإضافة إلى تحليل الانحدار البسيط والمتعدد، وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة وفرضياتها توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أهمها :

1- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لدور المدقق الداخلي في توكيد التزام إدارة المخاطر بتطبيق مبادئ ادارة المخاطر التشغيلية الصادرة عن لجنة بازل وتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية التي تمكنه من تقويم عمليات إدارة المخاطر التشغيلية على تخفيف آثار المخاطر التشغيلية في المصارف الأردنية عند مستوى دلالة (0.05).

2- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لوجود تنسيق بين إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر بما يمكنهما من القيام بدورهما بكفاءة ودون تضارب في طبيعة المهام الموكلة اليهما واعتماد إدارة التدقيق الداخلي على منهجية علمية واضحة في تخفيف آثار المخاطر التشغيلية في المصارف الأردنية عند مستوى دلالة (0.05)

3- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتوفر الكفاءات اللازمة في ادارة التدقيق الداخلي على تخفيف آثار المخاطر التشغيلية في المصارف الأردنية عند مستوى دلالة (0.05).

4- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتوفر انظمة لادارة مخاطر العمل المصرفي الالكتروني ووجود خطط لاستمرارية العمل على تخفيف آثار المخاطر التشغيلية في المصارف الأردنية عند مستوى دلالة (0.05).

سادسا: هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة بموضوع الدراسة والإجابة على الإشكالية قسمنا هذا الموضوع إلى فصلين، الفصل الأول كان للجانب النظري والفصل الثاني كان للجانب التطبيقي:

الفصل الأول: قمنا فيه بإحاطة شاملة حول الموضوع من الجانب النضري حيث تطرقنا فيه الى مفهوم التدقيق الداخلي، وماهية إدارة المخاطر والعلاقة التي تربط بينهما.

الفصل الثاني: استعملنا فيه أداة الاستبيان حيث قمنا بتوجيه مجموعة من الأسئلة الى بعض الأساتذة والمختصين في هذا المجال ومن ثم قمنا بتجميع الاجابات وتحليلها بواسطة برنامج الspss ومن ثم تدوين النتائج في هذا الفصل.

الفصل الأول:

الإطار النظري

للدراسة

تمهيد:

قبل قيام الثورة الصناعية كانت هناك مؤسسات مملوكة للأفراد، أو شركات الأشخاص والتي تتوفر لديها رؤوس أموال محدودة نسبيا، لكن بعد قيام الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر ظهرت شركات الأموال القادرة على توفير رؤوس أموال ضخمة وذلك بتوسيع دائرة الملكية، حيث أن هذا التغير أدى إلى التوسع الكبير في الأنشطة الاقتصادية وازدياد حجم المؤسسات وانتشارها جغرافيا، إضافة إلى انفصال الملكية عن التسيير مما زاد من أهمية الدور الذي تلعبه وظيفة التدقيق في عملية الضبط المالي لهذه الأنشطة، وتقديم الإرشادات للإدارة من خلال تصحيح الأخطاء والتلاعبات.
ومن هنا ظهر التدقيق الداخلي ليساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية نظام الرقابة الداخلية و العمل مع مجلس الإدارة ولجنة التدقيق من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها، وتقييم وتحسين العمليات الداخلية للمؤسسة وضمان صحة المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها مما يؤكد على جودة ممارسة المؤسسة لأعمالها، حيث أكدت لجنة كادبيري على مسؤولية المدقق الداخلي في اكتشاف الغش والتزوير، كما يعتبر جهاز خاص داخل المؤسسة لإدارة المخاطر المحدقة بها من جهة واتخاذ القرار والاستفادة من الفرص وسد الثغرات من جهة أخرى وهذا نتيجة لاستقلالية وظيفة التدقيق الداخلي وتبعيتها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها بلجنة التدقيق، ومن أجل التوضيح أكثر قمنا بتجزئة هذا الفصل الى ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي

لقد ظهر التدقيق الداخلي منذ حوالي ثالثة عقود وبالتالي يعد حديثا بالمقارنة مع التدقيق الخارجي وقد القى قبولا كبيرا في الدول المتقدمة، واقتصر التدقيق الداخلي في بادئ الأمر على التدقيق المحاسبي للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية وتسجيل الأخطاء إن وجدت، ولكن مع تطور المؤسسات أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عمله بحيث يستخدم كأداة لفحص وتقويم مدى فاعلية الأساليب الرقابية وإمداد الإدارة بالمعلومات، وبهذا أصبح التدقيق الداخلي أداة تبادل معلومات واتصال بين المستويات الإدارية المختلفة والإدارة العليا، وبموجب هذا التطور أصبح برنامج التدقيق الداخلي يتضمن تقويم نواحي النشاط الأخرى .وعليه فقد قسمنا هذا المبحث إلى ثالث مطالب، حيث سنتناول في المطلب الأول التطور التاريخي للتدقيق الداخلي ، والمطلب الثاني سنتناول فيه مفهوم التدقيق الداخلي، أنواعه وأهدافه، أما المطلب الثالث فقد خصصناه لمراحل تنفيذ عملية التدقيق الداخلي.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تدقيق الداخلي

جاءت الحاجة للتدقيق للحد من الغش والتلاعبات، وقد تطورت هذه الفكرة في ظل فكرة انفصال الملكية عن الإدارة، وذلك لحاجة الملاك الى رأي فني مستقل عن مدى كفاءة إدارة المنظمة في استخدام مواردها، وعلى اثر هذا تطرقنا الى تاريخ تطور التدقيق الداخلي والمتمثل في ما يلي:

عرف التدقيق الداخلي منذ حوالي 3000 سنة في بلاد ما بين النهرين ومنذ حوالي 5500 سنة في مصر وفي السجلات العبرية وفي روما القديمة وفي اليونان....، وفي عام 1581 م ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان التدقيق في فينيسيا وقامت الدول الأخرى إلى تنظيم هذه المهنة. وتعتبر الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للتدقيق الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية في 17 نوفمبر 1941حيث تم إنشاء مؤسسة معهد المدققين الداخليين، وسنة 1964 تم اعتماد دليل تعريف التدقيق الداخلي :على أنه مراجعة للأعمال والسجلات تتم داخل المنشأة بصفة مستمرة أحيانا وبواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض ،وتعتبر أحد الجهود الفعالة لمعهد التدقيق الداخلي على صعيد التطور المهني للتدقيق الداخلي قيامه بوضع مجموعة من معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي. حيث تم تشكيل لجان عام 1974 لدراسة و اقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني في التدقيق الداخلي وتم التصديق عليها سنة 1977 وفي عام 1978 تم إقرار المعايير من غالبية ممارسي المهنة وروادها ممثلين في معاهد التدقيق الداخلي و الجهات التابعة له وفي عام 1996 تم إصدار دليل لأخلاقيات مهنة التدقيق صادر عن (IIA). وفي عام 1988 أصدرت هيئة الأوراق المالية الأردنية تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق للعمل بها اعتبارا من 1998/09/01 والمتضمن الاستجابة والمواكبة لتطور التدقيق الداخلي والطلب من

الشركات المساهمة تشكيل لجان تدقيق من أعضاء مجلس الإدارة لتشرف على التدقيق الداخلي، وفي حزيران يونيو 1999 وافق مجلس إدارة معهد المدققين الداخليين على مجموعة جديدة من الإرشادات تحت عنوان إطار الممارسات المهنية، وتم صياغة دليل جديد لتعريف التدقيق الداخلي من قبل معهد المدققين الداخليين على أنه نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراجعة وتحسين إنجاز هذه الأهداف. وفي عام 2001 تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة التدقيق الداخلي وتم تعريف التدقيق الداخلي على انه نشاط استشاري توكيدي مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة لتحسين عملياتها. وفي 2012 اوجد معهد المدققين الداخليين مشروع مقترح لتعديل المعايير، ويتضمن المقترح معايير التغييرات التي وافقت عليها الوكالة الدولية الداخلية مجلس معايير التدقيق (IIASB) والتغييرات المقترحة عن مداولات على مدى العامين الماضيين من (IIASB) وفي 20 مايو 2012 تم إغلاق استلاما لاقتراحات لتعديل المعايير، وفي 1يناير 2013 وافق على التغييرات النهائية للمعايير من قبل الإجراءات القانونية الدولية للممارسة المهنية إطار رقابة المجلس (IPPFOC).[1]

المطلب الثاني: مفهوم *التدقيق*، أنواعه وأهدافه

لقد تعددت الجوانب التي تم التطرق إليها في تعاريف التدقيق الداخلي، وهذا باختلاف الهيئات والأطراف الصادرة عنها، ورغم الاختلاف الشكلي بين هذه المفاهيم إلا أنها تصب في نفس الهدف، وعليه سنتطرق في هذا المطلب الى بعض التعاريف الخاصة بالتدقيق الداخلي مع ذكر أنواعه وأهدافه.

أولا–مفهوم التدقيق الداخلي:

يعرف معهد المدققين الداخليين في أمريكا في تعديل لمعاييره لسنة 2004 التدقيق الداخلي بأنه نشاط مستقل وموضوعي ومنظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، الرقابة، وعمليات التحكم المؤسسي.[2]

كما عرفه أيضا معهد المدققين الداخليين الأمريكي (the institute of internal auditor – IIA) في 2005 التدقيق الداخلي "بأنه نشاط مستقل، توكيدي، موضوعي، استشاري، مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها

[1] بلال أيوب، بوشنه شعيب، تقييم دور التدقيق الداخلي في نظام الرقابة الداخلية، شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم التجارية، جامعة أحمد دراية، أدرار،2021/2020، ص07_ص08.

[2] حسن عبد الكريم سلوم، التدقيق الداخلي والتغيير الاستراتيجي، مجلة الإدارة والاقتصاد،العراق،العدد2012، ص93_ص99.

و هو يساعد على تحقيق أهداف المؤسسة من خلال تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحاكمية المؤسسية بطرق عمل منتظمة ومنضبطة".[1]

أما لجنة المنظمات الراعية لإطار الرقابة الداخلية المتكامل عرفته:" بانه عملية تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة، يتم تصميمها لتعطي تأكيد معقولا حول تحقيق المؤسسة لأهدافها في النواحي التالية: كفاءة العمليات وفعالياتها، الاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والانظمة المعمول بها"[2]

ويعرف أيضا على أنه نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل المؤسسة لتدقيق العمليات كخدمة للإدارة وهو وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى.[3]

مما سبق، نستنتج أن التدقيق الداخلي هي وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة ومستقلة عن باقي الوظائف، يقوم بها شخص مؤهل يقتصر عمله على الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات الإدارية التقييم المستمر للخطط بهدف تطوير عمليات الإدارة ومساعدتها لأداء أعمالها بكفاءة وفعالية.

ثانيا–أنواع التدقيق الداخلي: تختلف انواع التدقيق الداخلي لكنها تشترك في الأهداف المراد تحقيقها ويمكن تلخيصها في ما يلي:

1–التدقيق الداخلي التشغيلي: يعرف التدقيق التشغيلي بأنه الفحص والتقويم الشامل لعمليات المؤسسة لغرض إعلام الإدارة إذا كانت العمليات المختلفة تعدت طبقا للسياسات الموضوعة والمتعلقة مباشرة بأهداف الإدارة، كما يشمل التدقيق تقويم كفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية، بالإضافة الى تقويم اجراءات مختلف العمليات، ويجب ان يشخص التدقيق أيضا التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل، والطرق لزيادة الكفاءة الربحية، ويسمى أحيانا بالتدقيق الإداري او تدقيق الأداء أو رقابة الأداء، وهو يتعلق بالأنشطة التشغيلية للمؤسسة للحكم على مدى كفاءتها وفعاليتها ومقارنتها بالأهداف المحددة مسبقا ويقوم بذلك المدققين الداخليين للمؤسسة حيث كان في البداية يخدم الإدارة، ولكن توسع ليخدم الإدارة ككل.[4]

---

[1] محمد فهمي الجعبري، دور التدقيق الداخلي في تخفيف آثار المخاطر التشغيلية في المصارف الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط،الأردن،2011، ص19

[2] صالحي محمد يزيد، أثر التدقيق الداخلي كآلية للحكومة على رفع تنافسية المؤسسة، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم التجارية واقتصادية و علوم التسيير، جامعة بسكرة،2015–2016 ، ص19.

[3] خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين نظرية التدقيق والتطبيق، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان(الأردن)،2006، ص30.

[4] خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، الوارق للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 2006، ص243.

2-التدقيق الداخلي المالي: أو ما يسمى بالتوجه المحاسبي للتدقيق الداخلي، ويعني هذا النوع من التدقيق الداخلي بتدقيق التقارير أو التجارب والمستندات السوقية للتحقق من أن الموجودات والمطلوبات قد تم تسجيلها بدقة وتم إظهارها في الميزانية العامة، ومن أن الإيرادات والأعباء قد تم قيدها وتخصيصها اي أن الأرباح والخسائر قد تم تقديرها بدقة وتم إظهارها في بيان الدخل(الأداء المالي) وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، وكذلك يمثل تحليل النشاط الاقتصادي للشركة وفقا للقياس والتقرير والإبلاغ استنادا إلى الفرق المحاسبية المعتمدة، ووفقا لمعايير المحاسبة الدولية، والتي أصبحت بعد عام 2001 مع تعديلاتها ومستجداتها تحما تسمية معايير الابلاغ المالي الدولي أو معايير إعداد التقارير المالية الدولية.[1]

3-التدقيق الداخلي البيئي: يعرف التدقيق الداخلي البيئي على أنه" عملية تقييم ذاتية بواسطة الوحدة الاقتصادية، وتضم فحصا انتقائيا موضوعيا ومنظما وبصفة دورية، يهدف هذا الفحص إلى مراجعة البيانات والبرامج والأنشطة والفعاليات البيئية بغرض إصدار حكم موضوعي فيما إذا كانت الوحدة الاقتصادية تفي مسؤولياتها تجاه البيئة المحيطة بها وإيصال نتائج عملية الفحص للأطراف المستفيدة"[2]

4-التدقيق الداخلي الاستراتيجي: هو تقييم نقدي للخيارات الاستراتيجية للمديرين ويعمل على مواجهة سياسات واستراتيجيات المؤسسة مع محيطها للتحقق من الانسجام أو التناسق الكلي، حيث ينبه المدقق الداخلي إلى مواطن عدم الانسجام.

ثالثا-أهداف وأغراض التدقيق الداخلي

إن تتبع نشوء و تطور التدقيق يعطي أساسا لتحليل وتفسير التغيرات التي طرأت على أغراض وأهداف التدقيق وأساليبه، كما يكشف عن اتجاه جديد نحو الاعتماد المتزايد على الرقابة الداخلية، والتقليل من الفحص الشامل للأحداث المالية.

ويمكن القول: إن هناك حاليا أغراضا أساسية للتدقيق وأغراضا تبعية، وأدناه استعراض لأهم هذه الأهداف والأغراض:[3]

---

[1] داوود يوسف صبح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية،2010، ص51 .

[2] رادة فاروق دريباني، دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي-دراسة ميدانية-، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد جامعة تشرين،سوريا،2009، ص35.

[3] حزم هاشم الآلوسي، الطريق الى علم المراجعة والتدقيق، دار النهضة العربية، الجامعة المفتوحة طرابلس، ليبيا، 2003، ص29-ص30.

1-الأهداف والأغراض الأساسية للتدقيق: تتمثل الأغراض الأساسية للتدقيق فيما يلي:

- تمكين المدقق من ابداء رأيه في ما اذا كانت القوائم المالية قد أعدت من كافت النواحي الأساسية وفقا لاطار تقارير مالية محددة.
- تمكين المدقق من ابداء رأيه في ما اذا كانت القوائم المالية تعبر بصورة عادلة عن المركز المالي للمنشأة ونتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية.
- اطمئنان أصحاب المنشأة على سلامة إدارة المنشأة وسلامة أموالهم المستثمرة.
- اعتماد الآخرين كالمستثمرين والمقرضين على الحسابات المدققة في اتخاذ قراراتهم.
- سهولة الربط الضريبي نتيجة اعتماد موظفي الضرائب على الحسابات المدققة عند تقدير الضريبة المستحقة.

2-الأهداف والأغراض التبعية للتدقيق: تتمثل الأغراض التبعية للتدقيق فيما يلي:

- اكتشاف الأخطاء والغش
- اعتماد إدارات أقسام المنشأة على الحسابات المدققة في تقرير السياسة الإدارية السليمة للحاضر والمستقبل.
- تسهيل تقدير مبلغ شهرة المحل عند بيع المنشأة.
- تسهيل قيام المنشأة بتقديم التقارير المالية المختلفة إلى المصالح والجهات الإشرافية كرقابة النقد وشركا التأمين...الخ.
- قيام الأقسام المالية بتسجيل كافة العمليات أول بأول، وتهيئة كافة الدفاتر والسجلات وجعلها جاهزة التدقيق في أي وقت.

المطلب الثالث: تنفيذ عملية التدقيق الداخلي

لقد واجهت مهنة المراجعة أزمة المسؤولية والمصداقية وفقدان الثقة في السنوات الاخيرة نتيجة تزايد الازمات المالية والاقتصادية مع المستوى المحلي والعالمي، الأمر الذي أدى الى تزايد الاهتمام بالأخلاقيات المهنية، وتجسد هذا الاهتمام في ادراج موضوع اخلاقيات المهنة كمادة تدرس في الجامعات، وكذلك إنشاء أجهزة مختلفة في الدول لمكافحة الفساد.

أولا- وظائف التدقيق الداخلي

تشمل المراجعة الداخلية جميع وظائف المؤسسة دون استثناء ويمارس المراجع الداخلي نشاطاته لأجل مصلحة الجميع، وسنتطرق الى مختلف الوظائف التي تكون معينة من طرف المراجعة والمتمثلة في:[1]

1-الوظيفة المالية والمحاسبية: المحاسبة والخزينة مسجلين عادة في المراجعة الداخلية، والهدف الأساسي الذي ننتظره من المراجع هو قدرته على تكوين وإعطاء رأي حول الوضعية المالية والمحاسبية، أي الوصول الى قناعة تامة بان هاته الحالات والحسابات الخاضعة للاختبار تشكا الوضعية المالية للمؤسسة، ونتائج نشاطه يمكن وضعها بطريقة تقديم وثائقه لا تتغير عن الدورة السابقة.

2-الوظيفة التجارية: تقوم المرجعة الداخلية بالكشف عن مختلف المجالات والمتمثلة في: التسويق، البيع، الشراء، التخزين والنقل، وندرك جيدا أن جانبي المالي والمحاسبي ليس وحدهما المعنيين، إذ أن عامية أهداف المراجعة الداخلية تؤدي الى تحليل جميع الجوانب الوظيفية، العلاقات التجارية والإشهارية، قدرة الزبون على الدفع، نوعية التسليم، البحث عن الدراسات...الخ.

3-وظيفة الإنتاج: فالمراجع الداخلي حاضر في المصانع وميادين العمل أكثر مما هو حاضر في المكاتب، يعني أن عمله ينصب على مواقع العمل أكثر مما هو عليه في الإدارة، الصيانة واستثمارات الأمن الصناعي.

4-الوظيفة المعلوماتية: يعتبر المراجع رجل إعلام متحصل على تكوين في طرق وأدوات المراجعة الداخلية.

5-وظيفة التسيير: نسجل في برنامج المراجعة الداخلية تسيير الموظف بالمعنى الواسع وفي جميع مكوناته العامة للمؤسسة من تنظيف المكاتب إلى الارشيف مرورا بالحراسة والطباعة.

[1] قرميط زايد وجريفلي عبد الغني، التدقيق الداخلي ودوره في اتخاذ القرار الإداري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، علوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار-الجزائر، الموسم الجامعي 2018/2017، ص12.

ثانيا– مسؤولية المدقق الداخلي

يعتبر المدقق على العموم مسؤولا على مسؤولية مدنية وتأديبية وجنائية بحسب الوسائل وليس بحسب النتائج وذلك كم يلي:[1]

1–المسؤولية المدنية: إن المدقق الداخلي مسؤول اتجاه المؤسسة واتجاه الغير وعليه تعويض الضرر المادي والمعنوي الذي قد يلحق بهؤلاء في حالة ارتكاب الاخطاء والتقصير، غير أنه ملزم بإثبات الضرر الناتج بصفة مباشرة عن تلك الأخطاء والتقصير.

2–المسؤولية الجنائية: قد يجد المدقق الداخلي نفسه مسؤولا جنائيا عند مخالفته لبعض نصوص قانون العقوبات كما في حالة تقديم معلومات كاذبة حول وضعية المؤسسة او عدم احترام سر المهنة هذا إذا استثنى عدم التصريح بالأعمال الغير الشرعية لوكيل الجمهورية.

3–المسؤولية التأديبية: إدا أخذنا المدقق الداخلي باعتباره يقوم بواجباته حسب ما تنص عليه قواعد الجمعيات والنقابات المهنية التي ينتسب اليها، قد يلتقي انذارا، التوقيف المؤقت عن مزاولة المهنة، شطب الاسم من جدول الأعضاء المرخص لهم بمزاولة المهنة.

ثالثا– مراحل عملية التدقيق الداخلي

يمكن تقسيم عملية التدقيق الداخلي إلى أربعة مراحل أساسية:[2]

1–مرحلة التأسيس والتخطيط: وتتضمن مرحلة التأسيس والتخطيط ما يلي:

- إعداد ميثاق التدقيق الداخلي.
- إعداد دليل سياسات وإجراءات التدقيق الداخلي.
- تحديد وتقييم المخاطر.
- رسم خطة تدقيق داخلي بناء على نتائج عملية تحديد وتقييم المخاطر.

[1] محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، ص36.

2 احلام بلخرشوش، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، العلوم التجارية، جامعة–أم البواقي–، الموسم الجامعي 2016/2015، ص 24–ص26.

2-تنفيذ خطة التدقيق: وفيما يلي بعض الخطوات التي تتم عادة في هذه المرحلة:

- فهم العمليات من خلال مقابلة المسؤولين عن دورات الأعمال، ودراسة المستندات والوثائق.
- تحديد مدى كفاية إجراءات الرقابة الداخلية في العمليات ومقارنتها مع أفضل الممارسات.
- اختبار مدى فعالية وكفاءة إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المساعدة غلى تحقيق أهداف الوزارة.
- إعداد مسودة تقرير التدقيق الداخلي ومناقشة الملاحظات ونتائج عملية التدقيق مع الإدارة المعنية والتحقق من مدى مصداقية النتائج.
- إعداد التقرير الداخلي النهائي الذي يتضمن ردود الإدارات المعنية.

3-متابعة تنفيذ نتائج عملية التدقيق: وهي من أهم المراحل في عملية التدقيق الداخلي وتشمل على:

- متابعة وقياس مدى التزام الإدارات المختلفة، بتنفيذ توصيات التدقيق الداخلي، وفق الجدول الزمني المتفق عليه في تقرير التدقيق.
- تحديث نتائج عملية تحديد وتقييم المخاطر بناء على نتائج عملية التدقيق الداخلي.
- تحديث خطة التدقيق الداخلي وفق نتائج عملية تحديد وتقييم المخاطر المعدلة.

4-تأكيد وتحسين الجودة: وتنص المعايير الدولية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين على ضرورة وضع آلية لتأكيد وتحسين جودة عملية التدقيق، والخدمات المقدمة من قبل نشاط التدقيق الداخلي، ودلك من خلال تقييم داخلي أو خارجي لها.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر

تشمل عملية إدارة المخاطر على تقييم ومراقبة المخاطر المحتملة، بالاعتماد على سياسات وإجراءات ونظم تتبعها الإدارة بهدف تحديد نوع المخاطر وتقييمها وتحديد حجمها والعمل على مراقبتها ووضع الضوابط اللازمة للسيطرة عليها والتقرير عنها.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر

قبل التطرق لمفهوم إدارة المخاطر سنتناول مفهوم "الخطر" فبمفهومه الشاسع هو ما يمكن أن يتسبب في ضرر أو أذى لحياة الانسان المادية أو المعنوية كممتلكاته والبيئة المحيطة به وماله ووقته، وسمعته قبل هذا ينطبق على المؤسسات.

أولا: مفهوم المخاطر وتصنيفها:

1- مفهوم المخاطر: عرف الخطر بأنه "عدم التأكد "الممكن قياسه وتتحقق إمكانية القياس في تلك الحالات التي يمكن فيها استخدام نظرية الاحتمالات لقياس درجة عدم التأكد[1]

عرفه معيار ISO31000 والخاص بإدارة الجودة والخطر" بأنه تأثير حالة عدم اليقين على أهداف سواء كان إيجابيا أو سلبيا ."

هذا وقد ينظر إلى المخاطر من خلال مدخلين، الأول يعني (الخطر)، أما الثاني فيعني (الفرصة)، مما يدل على أن المخاطر قد تكون نتائجها إيجابية أو سلبية، ومن ثم فان خطر الحدوث يتمثل في فرصة الاستفادة أو التهديد في تحقيق نجاح المؤسسة .

2- تصنيف المخاطر:

يمكن أن تصنف وفقا لمعايير عديدة نذكر منها:

المخاطر البحتة والمخاطر المضاربية و تصنف المخاطر وفق هذا الاعتبار كالتالي:[2]

[1] عيد أحمد أبو بكر، إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار البازوري العلمية والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 26.

[2] فاطمة الزهراء محمد طاهري، إدارة المخاطر الزراعية، ط1 ، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن 2014، ص 26.

- **المخاطر المضاربية:** هي أخطار تتحملها المؤسسة بإدارتها وتنتج عن اختياراتها على أمل تحقيق ربح فخطر المضاربة يحمل احتمال الربح أو الخسارة فدخول سوق بمنتوج معين يحمل خطرا مضاربيا يتمثل على سبيل المثال في عدم تقبل المنتوج في السوق، أو عدم تغطيته تكاليف طرحه في السوق، إلا أن هذه المخاطر يتم تحملها مقابل إمكانية ربح فهو رهان إداري قابل للمراقبة المسبقة من مخاطر المضاربة نذكر التقلبات النقدية إفلاس الموردين التطور التقني .

- **المخاطر الصافية (بحتة):** فتكون نتيجة حادث طارئ أو خارج عن إدارة المؤسسة وعادة ما تتمثل في الكوارث الطبيعية التقنية أو البشرية (الزلازل، الانفجارات النووية، السرقة ... الخ) فهذه المخاطر تنطوي على خسارة إذا وقعت ولا تحدث خسارة إذا لم تقع .

يمكن توضيح المخاطر الصافية والمضاربية من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (1-1): المخاطر الصافية والمضاربية

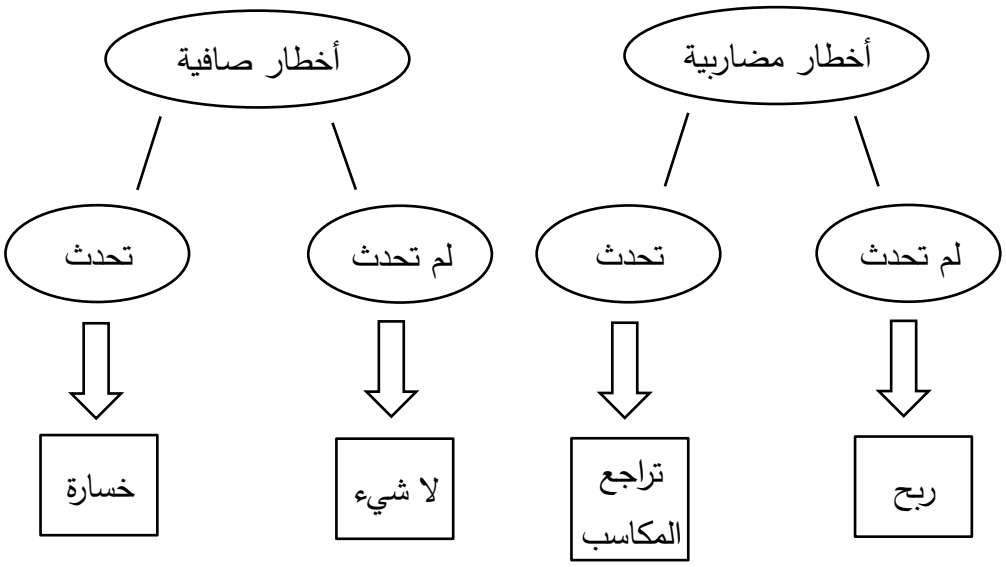

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على تلخيص ما جاء في تصنيف المخاطر

من الشكل (1-1) نلاحظ أن حدوث الأخطار المضاربية تشكل تراجع في المكاسب بينما نحقق ربحا اذا لم تحدث، أما بالنسبة للأخطار الصافية فحدوثها يشكل خسارة أما في حالة عدم حدوثها فيبقى كل شيء على حاله . حددت مجموعة من المخاطر التي تواجه المؤسسة نذكرها كالتالي[1] :

[1] بكري علي حجاج، دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد 30، 2005، ص 126.

- **مخاطر البيئة الداخلية:** عبارة عن تلك المخاطر الناتجة عن أحداث تتم داخل المنشأة، يمكن توقعها وبالتالي تحديد احتمالية حدوثها، ويمكن التحكم فيها من طرف الإدارة، مثل إضرابات العمال، تقادم التكنولوجيا المستخدمة، تلف المخزون.

- **مخاطر البيئة الخارجية:** هي المخاطر الناتجة عن أحداث تقع خارج المؤسسة وبالتالي ليس من السهل تحديد احتمالية حدوثها. ومن الصعب التحكم فيها وتشمل التهديدات من البيئة الخارجية مثل: السلع البديلة التغير في أذواق المستهلكين المنافسة.

- **المخاطر التشغيلية وخطر فقدان الأصول:** وتشمل مخاطر العمل غير الكف، وغير الفعال عدم التأكد من مقدرة المؤسسة على تحقيق عائد مناسب على الأصول، مخاطر خسارة الأصول بما فيها المعنوية مثل سمعة المؤسسة.

- **مخاطر مالية:** تتعلق هذه المخاطر بالوضعية المالية للمؤسسة، بحيث أنها تتأثر بظروف السوق المختلفة كالتغير في أسعار الصرف أو الفائدة أو السلع .يمكن تصنيف المخاطر في الشكل التالي:[1]

الشكل (1-2): تصنيف المخاطر

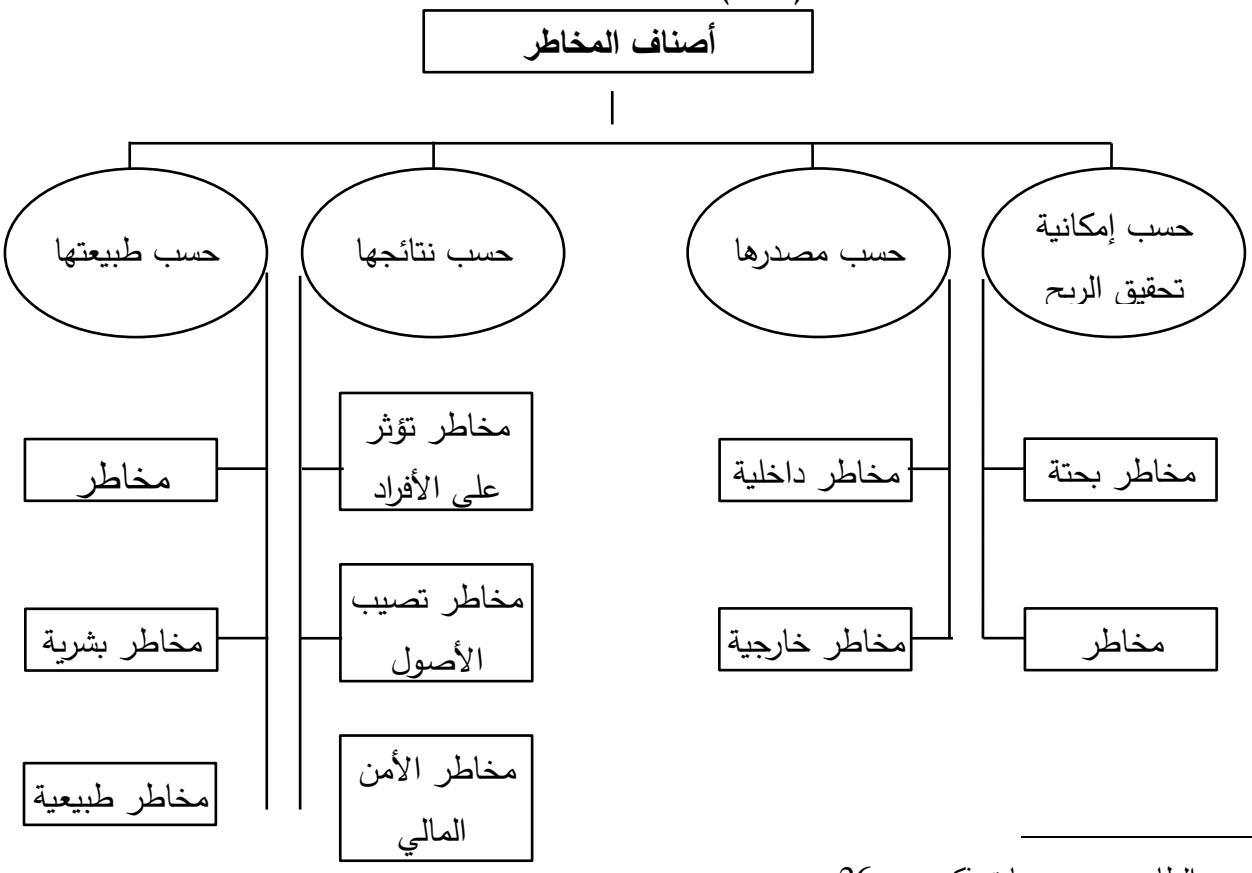

[1] فاطمة الزهراء محمد الطاهري، مرجع سابق ذكره، ص 26.

المصدر: فاطمة الزهراء محمد طاهري، إدارة المخاطر الزراعية، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2014،ص26 .

ثانيا: مفهوم إدارة المخاطر

عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) إدارة المخاطر على أنها عملية تحديد تقييم والإدارة والتحكم في الأحداث المحتملة والأوضاع القائمة لتزويد توكيدات وضمانات معقولة باتجاه الوصول إلى أهداف المنظمة.[1]

إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحثة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث خسارة أو الأثر المالي للخسائر إلى الحد الأدنى.[2]

في عام 2004 قامت لجنة COSO بنشر المفاهيم الرئيسية للاطار المتكامل في إدارة مخاطر المشروع (ERM) بأنها: "عملية تنفذ بواسطة مجلس إدارة المنشأة والإدارة والأفراد لتطبيق الاستراتيجية الموضوعة عبر المنظمة بهدف تحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على أدائها لتكون ضمن المخاطر المقبولة"[3].

ومن التعاريف السابقة يمكننا تعريف إدارة المخاطر على أنها: "منهج علمي منتظم من أجل تحديد المخاطر ها ووضع استراتيجيات لإدارتها ومواجهتها والتقليل من خطورتها""[4].

[1]أحمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي والحكومي، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 96-ص97.

[2]طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد-إدارات-شركات-البنوك)، ط 1 ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 51.

[3]أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 97.

[4]خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 574.

ثالثا: عمليات إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر عملية مستمرة لأن نقاط الضعف تتغير مع الوقت والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (1-3): عملية إدارة المخاطر

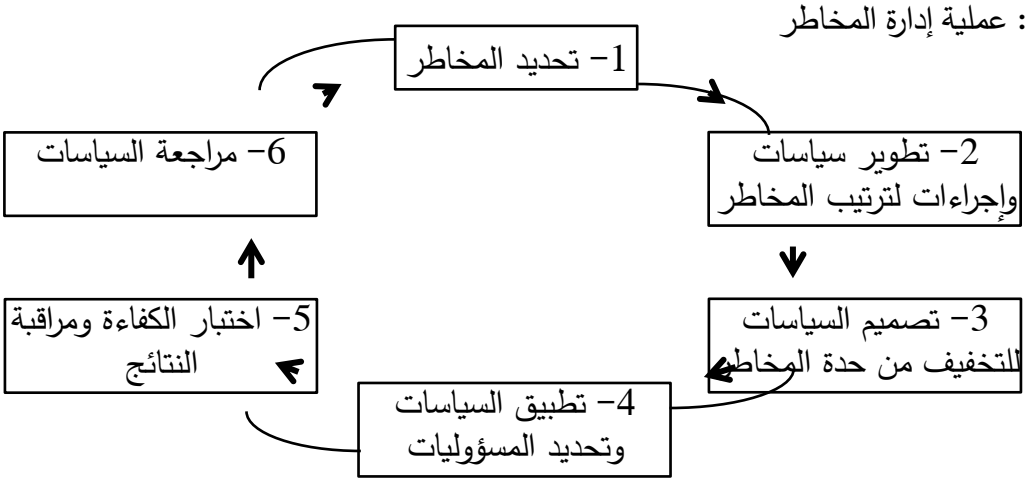

المصدر: عبد الرشيد بن ديب، عبد القادر الشلالي، مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، جامعة الشلف، 25-26 نوفمبر 2008، ص 4.

نلاحظ من الشكل أعلاه، أن إدارة المخاطر تتضمن العمليات التالية :

1-عملية وقائية: تضمم وتنفذ وفقها السياسات والإجراءات للوقاية من النتائج غير المرغوب فيها قبل حدوثها .

2-عملية اكتشافية: تصمم السياسات والإجراءات وفقها للتعرف على النتائج غير المرغوب فيها عندما تحدث وعن طريقها يتم التعرف على الأخطاء بعد حدوثها .

3-عملية تصحيحية: يتم التأكد وفقها اتخاذ السياسات والإجراءات التصحيحية لرصد النتائج غير المرغوب فيها، أو التأكد من عدم تكرارها.

رابعا: أهداف إدارة المخاطر

لا يكفي تحديد هدف واحد لإدارة المخاطر بالتطابق مع الأهداف المتعددة للمؤسسة حيث يكون لمعظم الوظائف داخل المؤسسة الواحدة أهداف متعددة. فأهم هدفين لإدارة المخاطر هما تعظيم الربح وتخفيض تكاليف الخطر، ويمكن تصنيفها حسب الأهداف العامة إلى:

1- الأهداف التي تسبق الخسارة:

- **الاقتصاد (تخفيض التكاليف):** يجب على المؤسسة أن تعد التقديرات للخسائر المحتملة بطريقة اقتصادية ممكنة، أي يكون هدف إدارة المخاطر هو خفض تكلفة التعامل مع الخطر إلى ادني مستوى ممكن .
- **تقليل التوتر:** يقصد به راحة البال التي تأتي من معرفة أنه قد تم وضع كافة التدابير المناسبة للتصدي للظروف المعاكسة.
- **أداء الالتزامات الخارجية المفروضة:** وهذا يعني أن المؤسسة يجب أن تفي بالمتطلبات المفروضة من قبل الجهات الخارجية مثل المتطلبات الحكومية التي تطالبه المؤسسة بتوافر وسائل الأمان لحماية العاملين من الأخطار.

2- أهداف بعد الخسارة:

- **البقاء والاستمرارية:** أول هدف لإدارة المخاطر هو ضمان بقاء واستمرارية المؤسسة، أي ضمان أن لا تحول الخسائر التي قد تنشأ بسبب المخاطر دون تحقيق المؤسسة لأهدافها الأخرى .
- **استقرار الأرباح:** تسهم إدارة المخاطر في الأداء الإجمالي للمؤسسة بخفض التباينات في الدخل التي قد تنتج من الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى بالإضافة إلى ذلك فان خفض التباين في الدخل يمكن أن يساعد في تقليل الضرائب على الأرباح، مما يجعل العبء الضريبي الطويل المدى للمؤسسة سوف يكون أقل عندما تكون الأرباح مستقرة بمرور الوقت .
- **استمرارية النمو:** القدرة على مواصلة النمو هي أحد أهم أهداف المؤسسة، وعندما يكون النمو هدف تنظيميا هاما تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه ذلك النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر.

- **المسؤولية الاجتماعية:** ويمكن القيام بالالتزامات الاجتماعية واثبات الانتماء عن طريق تخفيض أثر هذه الخسائر على الأفراد الآخرين والمجتمع، حيث أن الخسائر الجسيمة يكون لها أثار عكسية على العاملين الموردين والدائنين والمجتمع ككل[1] .

الجدول رقم (1-1): أهداف إدارة المخاطر

أهداف قبل الخسارة (وقوع الخطر)	أهداف بعد الخسارة
الاقتصاد (تخفيض التكاليف)	البقاء
تقليل التوتر	استقرار الأرباح
أداء الالتزامات الخارجية المفروضة	استمرار النمو
المسؤولية الاجتماعية	المسؤولة الاجتماعية

المصدر: طارق عبد العال حماد إدارة المخاطر (أفراد – إدارات – شركات– البنوك) مرجع سابق، ص 147 .

خامسا: مهام إدارة المخاطر

تتمثل مهام إدارة المخاطر فيما يلي[2]:

- اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط اقتصادي على حد سواء.
- تحليل كل خطر من الأخطار التي تم اكتشافها ومعرفة ومسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى .
- قياس درجة الخطورة واحتمال حدوث الحادث وتقدير حجم الخسارة.
- اختبار انسب وسيلة لإدارة كل من المخاطر الموجودة لدى الفرد أو المؤسسة حسب درجة الأمان والتكلفة اللازمة.
- التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر.
- بناء الوعي الثقافي داخل المؤسسة، ويشمل التعليم الملائم مع التنسيق مع مختلف الوظائف فيما يخص إدارة المخاطر. مع تطوير عمليات مواجهة الخطر .

[1] طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد– إدارات – شركات – البنوك)، مرجع سابق، ص 149–ص152 بتصرف.

[2] خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي، مرجع سابق، ص 205.

- اعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصالح .
- وضع استراتيجية وسياسة لادارة المخاطر مع اعداد سياسة وهيكل للمخاطر الوحدات العمل.
- التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر.
- اختيار أنسب وسيلة لإدارة كل من الأخطار الموجودة لدى الأفراد أو المؤسسة حسب درجات الأمان والتكلفة اللازمة[1].

المطلب الثاني: كيفية التعامل مع الخطر في المؤسسة

توجد العديد من الطرق والسياسات للتعامل مع الخطر وهي تختلف باختلاف أنواع الخطر الظروف وكذلك شخصية متخذ القرار.

أولا: سياسات إدارة المخاطر:

يمكن تصنيف الطرق المتبعة لمواجهة الخطر إلى ما يلي [2] :

1- تجنب الخطر: يتمثل هذا الخيار المتوفر لدى إدارة المؤسسة في تجنب المخاطر من خلال تجنب الظروف والأحداث التي يمكن أن تسبب هذه المخاطر، فبعض المخاطر لا يمكن للمؤسسة أن تتحملها مثل :شراء مؤسسة لحقوق ملكية أو براءة اختراع غير متأكدة من عوائدها .

2- قبول الخطر: على متخذ القرار أن يقبل الخطورة للنتائج المترتبة على تحقيق الحادث المؤدي للخسارة الفعلية قبولا تاما متحملا جميع الأعباء الفعلية الناجمة على فعل كل ذلك. وتتبع هذه الطريقة في حالة ما إذا كان احتمال وقوع الحادث ضئيل والخسائر المتوقعة صغيرة الحجم ومحتملة، بحيث يمكن للفرد أو المؤسسة تحمل هذه الخسائر وتعويضها من إيرادات المشاريع الأخرى.

3- نقل الخطر: وتتمثل هذه الطريقة أو الوسيلة في أن الإدارة تقوم بتحويل أثار المخاطر إلى طرف آخر مثل: عقود التأمين لدى شركات التأمين، ويعتمد هذا الخيار على مشاركة طرف أخر أو أكثر للمؤسسة في مخاطر معنية، ويمكن

[1] JACQUE RENARD, THEORIE ET PRATIQUE DE L'AUDIT INTERNES, EDITIONS D'ORGANISATIONS7EME EDITION ,2010 ,P73, p 13.

[2] مهاوات لعبيدي، اسهامات المراجعة الداخلية في تفعيل ادارة المخاطر، مجلة العلوم الانسانية، العدد42، جامعة الوادي، نوفمبر 2015، ص 418-ص419.

اعتبار الطرف المشرك مغامر أو مضارب يتحمل جزء من الخسائر المحتمل حدوثها مقابل المضاربة على عدم حدوثها وتحقيق الأرباح.

4- إدارة الخطر: تستعمل طرق تخفيض الخطر في معالجة الأخطار الاقتصادية، الطبيعية البحته، ويقصد بها تقليل الشعور بظاهرة عدم التأكد والشك الناتج عن اتخاذ القرارات .

ثانيا: خطوات عملية للتعامل مع الخطر:

تعتبر عملية إدارة المخاطر داخل المؤسسة نهج منظم لتقييم ومراقبة المخاطر داخل المؤسسة وخارجها وذلك بالاعتماد على خطوات استراتيجية للمحافظة على استمرارية وتطور المؤسسة نذكرها كما يلي:[1]

1- توقع الخطر والاحتياط: يشكل أهم الخطوات الاستراتيجية إذ يسمح بتخفيض عامل المفاجئة وعدم التأكد، فيخفف من النتائج وقوع الحوادث وتحقق الخسارة مما يسمح بالتطور والتحسين المستمر في أداء المؤسسة وذلك من خلال التوقع والاحتياط من كل تدهور قد يؤدي إلى تحقق الخطر ويسمح بتحليل تكلفة برامج الأمان واختيار البرامج الأقل تكلفة لمجابهة الخطر .

2- تحديد الخطر : على المؤسسة التعرف على مصادر المخاطر ومناطقه والآثار المترتبة عليها، فالهدف من هذه الخطوة هو توليد قائمة شاملة للمخاطر التي قد تؤدي إلى احداث خسائر، ومن الأدوات المستخدمة لذلك خرائط تدفق العمليات، تحليل القوائم المالية، عمليات معاينة المؤسسة والمقابلات الشخصية.

3- تقييم الخطر وقياسه: تعتبر هذه المرحلة مكملة لسابقتها، والتي تمكن من اجراء تقييم مادي للأضرار والخسارة المترتبة عن التحقق الفعلي للأخطار المتوقعة، فعملية تقييم الخطر وقياسه قد يتضمن تحليل العائد والتكلفة وقد وضع معيار الاحتمالات لقياس درجة الخطر بالإضافة إلى أدوات التحليل المالي .

لذلك يستخدم تقييم المخاطر لاتخاذ القرارات تجاه المخاطر ذات أهمية بالنسبة للمؤسسة، وفيما إذا كان الخطر يجب قبوله أو معالجته .

4- التحليل والسيطرة على الخطر: بعد أن يتم التعرف على المخاطر. يجب أن يتم قياس الحجم المحتمل للخسارة واحتمال حدوث تلك الخسارة ثم ترتيب الأولويات إلى مخاطر حرجة هامة وغير هامة ويجب أن تكون هذه العملية وفقا لأسلوب منهجي واضح .

[1] الجمعية المصرية لادارة المخاطر، معيار إدارة المخاطر،2010، ص 09.

الجدول رقم (1-2): نموذج تحليل الخطر

رقم الخطر	وصف الخطر	بيئته ونتائجه	قرارات المعالجة	الأهداف	التاريخ	المسؤولية	ملاحظات
.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....

المصدر: بوزيدي لمجد، إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة ش. ذ. م. م مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جامعة أحمد بوقرة بومرداس ، 2008-2009، ص .145

5- معالجة المخاطر : بعد التعرف على المخاطر وتقييمها يتم وضع معايير مناسبة لضبط هذه المخاطر وتتمثل هذه الخطوة في دراسة التقنيات التي ينبغي استخدامها للتعامل مع كل مخاطرة. فهي المرحلة التي يحدد فيها اتخاذ قرار بشأن المخاطر من قبول. تجنب تحويل أو إدارة الخطر. وعند تحديد التقنية الواجب استخدامها للتعامل مع خطر معين تدرس حجم الخسارة المحتملة ومدى احتمال حدوثها والموارد المتاحة لتعويض الخسارة حال حدوثها .

6- المتابعة والمراجعة: تضم عملية المتابعة والمراجعة نوعين من العمليات أولهما: التدقيق الذي يقم به طرف خارجي على عمليات إدارة المخاطر وهو إما أن يكون مدقق داخلي مستقل أو من خلال مدقق خارجي والثاني المراجعة التي تقوم بها إدارة المخاطر على عملياتها.

7- الاتصال والتشاور: يتم الاتصال والتشاور مع أصحاب المصالح الداخلية والخارجية في جميع مراحل إدارة المخاطر وذلك لوضع خطة تتضمن الإبلاغ عن العمليات والإجراءات المتعلقة بها من أجل ابلاغ أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى قيام دور المدقق الداخلي والخارجي بإعداد تقرير مبنيا على النزاهة والوضوح وأن يكون مدعما بالأدلة اللازمة ليتم ارساله إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا وكل من له مصلحة في ذلك.

المطلب الثالث: أدوار ومسؤوليات عملية إدارة المخاطر

هناك العديد من الأطراف التي تدخل ضمن المسؤولية التي تحددها إدارة المخاطر ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (1-3): الأدوار والمسؤوليات عن عملية إدارة المخاطر

الأطراف المختلفة	دورها
مجلس الإدارة	– اعتماد استراتيجية إدارة الخطر. – اعتبار الخطر جزءا من كل القرارات. – عمل مراجعة سنوية لتعاقدات أو ترتيبات المؤسسة للخطر
لجنة إدارة الخطر	– التأكد من أن المنظمة الخطر بفعالية من خلال استراتيجية إدارة الخطر وتقديم تقرير سنوي لمجلس الإدارة. – تعريف المخاطر الاستراتيجية التي تواجه المؤسسة وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة للتعامل مع هذه المخاطر.
المديرون	– التأكد من أن المخاطر تم ادارتها بفعالية في كل وظيفة والتقرير عن ذلك للجنة إدارة المخاطر. –التأكد من أن المخاطر تم تسجيلها في سجل الخطر وأنه تم وضع أدوات الرقابة المناسبة لإدارة هذه المخاطر. – متابعة مستمرة لكفاءة وفعالية كل أدوات الرقابة المستخدمة والتقرير عن ذلك للجنة ادارة المخاطر.
العاملون	– ممارسة أعمالهم في ضوء إرشادات لجنة المخاطر مع الالتزام بكل أدوات الرقابة المحددة. – التقرير عن المخاطر التي تواجههم إلى مديرهم.
التدقيق الداخلي	– متابعة وفحص ما إذا كانت المخاطر تم تعريفها بكفاية وانه تم تسجيلها في سجل الخطر. – متابعة كفاية وفعالية أدوات الرقابة المستخدمة. – تقديم النصائح والتوصيات للمديرين وللجنة إدارة المخاطر ومجلس الإدارة حسب الحاجة.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على طارق عبد المال حماد إدارة المخاطر (أفراد – إدارات – شركات– البنوك) مرجع سابق، ص 163 .

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر

التدقيق الداخلي وعلاقته بإدارة المخاطر في كافة مراحله وعملياته يمثل مدخلا معاصرا يسمى التدقيق المبني على المخاطر، والذي يعد تطورا للدور التقليدي للتدقيق الداخلي وليس بديلا عنه، حيث عرف هذا الأخير على أنه نشاط تقويمي واستشاري يوفر ضمانات مستقلة وموضوعية تهدف إلى إضافة قيمة للمؤسسة[1] والعمل على تحقيق أهدافها من خلال تقديم تأكيد معقول لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق على أن مخاطر المؤسسة تدار بفعالية من ناحية وتقديم النصائح والتوصيات اللازمة لتحسين عملية إدارة المخاطر من ناحية أخرى، ويلعب التدقيق الداخلي دورا جوهريا في إدارة المخاطر في المؤسسة، ويتمثل في أداء مجموعة من المهام والأنشطة تشمل الفحص التقييم والتقرير والتوصية بتحسين كفاءة وفعالية عمليات أنشطة إدارة المخاطر بالمؤسسة، وهذا ما أكده المعيار الدولي للأداء الميني للتدقيق الداخلي 1212 الصادر عن ١١٨ ولجنة COSO 2010 بإصدار تقرير بعنوان تعزيز إدارة مخاطر المؤسسة لتحقيق ميزة استراتيجية.

المطلب الأول: تدقيق إدارة المخاطر

يتم تقييم وتدقيق برنامج إدارة المخاطر من طرف قسم التدقيق الداخلي، وهذه العملية تشمل الخطوات التالية[2] :

1- تدقيق أهداف وإجراءات إدارة المخاطر: تتمثل الخطوة الأولى في تقييم برنامج إدارة مخاطر ما في مراجعة سياسة إدارة المخاطر التي تنتهجها المؤسسة ومعرفة أهداف البرنامج بعدها يتم تقييمها لتقرير مدى مناسبتها للمؤسسة ويشمل هذا التقييم عموما مراجعة لموارد المؤسسة المالية وقدرتها على تحمل الخسائر المعرضة لها والهدف هنا هو تقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج متماشية مع موارد المؤسسة المالية وقدرتها على تحمل الخسارة .

2- التعرف على المخاطر التي تواجه المؤسسة: بعد الانتهاء من تحديد وتقييم الأهداف، تكون الخطوة التالية هي التعرف على أخطار المؤسسة الحالية وفي حالة اغفال وتجاهل المخاطر الرئيسية ينبغي على التدقيق الداخلي أن يتعرف على المقاييس الممكن استخدامها للتصدي لها بأنسب البدائل أما في حالة عدم كفاية التصدي ينبغي التوصية بالتدابير التصحيحية.

[1] طارق حماد عبد العال، تطبيق الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية عين الشمس، مصر، 2005، ص 123.

[2] طارق حماد عبد العال، مرجع سابق، ص 125.

3- تقييم قرارات التعامل مع كل خطر:

بعد أن يتم التعرف على المخاطر التي تواجه المؤسسة وقياسها يدرس المدقق الداخلي المداخل المختلفة الممكن استخدامها للتعامل مع كل خطر. وينبغي أن تشمل هذه الخطوة مراجعة تعامل المؤسسة مع ا كقبول، تخفيض تجنب المخاطر كما ينبغي أن تدرس أيضا إذا ما كان أي من المخاطر المحتفظ بها يجب أن تحول المخاطر أو يحتفظ بها.

4- تقييم تنفيذ تقنيات معالجة المخاطرة المختارة: تتمثل في تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل تعرض والتحقق من أن القرار تم تنفيذه على أكمه وجه، وتشمل هذه الخطوة مراجعة كل من تدابير التحكم في الخسارة وتمويل الخسارة ، كما أن المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي قد نصت في هذا الصدد في المعيار (رقم 2120 إدارة المخاطر) على ما يلي :

- ❖ على نشاط التدقيق الداخلي تقييم فعالية إدارة المخاطر وكذا مساهمة في تطوير إجراءات إدارة المخاطر.
- ❖ على نشاط التدقيق الداخلي تقييم التعرض للمخاطر المتعلقة بنشاط المؤسسات العمليات التي تقوم بها المؤسسة ونظم المعلومات وهذا بتقييم :

- موثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية.
- فعالية وكفاءة العمليات.
- حماية الأصول.
- الامتثال للقوانين، الأنظمة والعقود.

5- التقرير والتوصية بإدخال تغيرات لتحسين البرنامج: عادة ما يتم إعطاء الصيغة الرسمية لإدارة المخاطر وهذا في صورة تقرير مكتوب يبين بالتفصيل نتائج التحليل، وبطرح توصيات بإجراء تغييرات وتعديلات لتحسين برنامج إدارة المخاطر ويرسل التقرير إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة لجنة التدقيق وكذا المساهمين وأصحاب المصالح عند الضرورة والشكل التالي يوضح مراحل إدارة المخاطر وفق نموذج معهد المدققين الداخليين والشكل التالي يوضح مراحل إدارة المخاطر وفق نموذج معهد المدققين الداخليين والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1-4): نموذج معهد المدققين الداخليين لتسيير عملية إدارة المخاطر

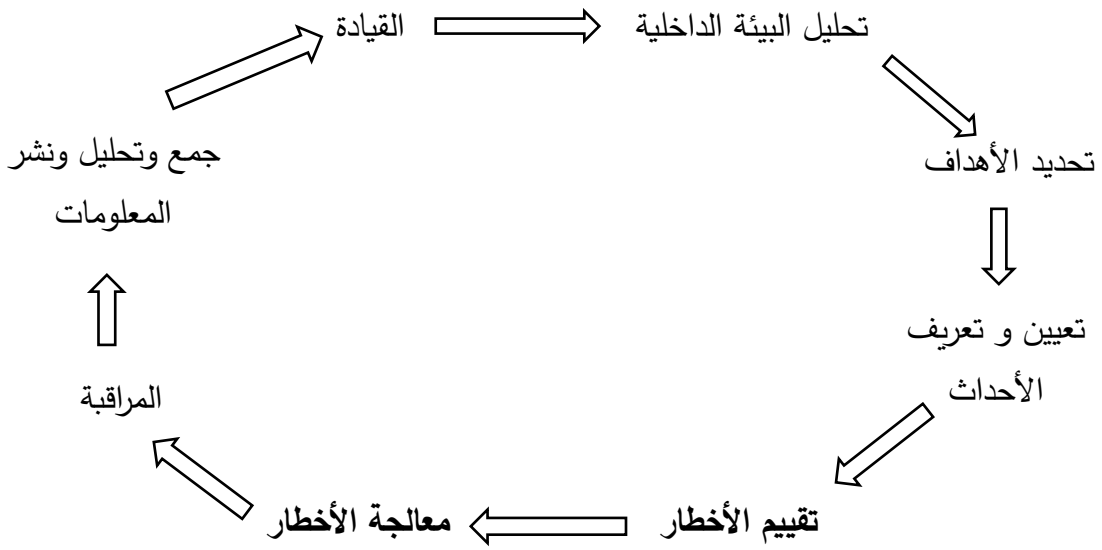

المصدر: بوزيدي لمجد، مرجع سابق، ص 152 .

من خلال الشكل نلاحظ أن الخطة التي يرتكز عليها التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر تبدأ بتحليل البيئة الداخلية، وباستعمال تحليلSWOT الذي يقدم تحليل شامل لعناصر القوة والضعف والفرص والتهديدات .

جدول رقم (1-4): تحليل البيئة الداخلية تحليل(SWOT)

عناصر القوة	عناصر الضعف
– الكفاءة المميزة.	– عدم وضوح التوجه الاستراتيجي.
– المصادر المالية المتاحة.	– الموقف التنافسي للتدهور.
– مهارات تنافسية مميزة.	– تسهيلات مهملة للعملاء.
– معرفة جيدة بالمشترين.	– نقص الموهبة والخبرة.
– قيادة جيدة للسوق.	– معدل انجاز ضعيف في تنفيذ الخطط.
– نوعية عالية للمنتجات.	– المعاناة من المشاكل العملية الداخلية.
– إمكانية متاحة لإجراء تحسينات على المنتجات.	– عدم القدرة على تحويل المتغيرات الضرورية في الاستراتيجية

المصدر: طارق عبد العال إدارة المخاطر أفراد – إدارات – بنوك مرجع سابق ، ص 160 بتصرف .

المطلب الثاني: التدقيق الداخلي وتقييم المخاطر

اهتمت المنظمات المهنية بالمخاطر التي تواجه المدقق الداخلي، ففي سنة 1970 قام المعهد الأمريكي بإصدار النشرة رقم "1" المتعلقة بمخاطر التدقيق وأوضحت أن لها تأثير على طبيعة الفحص حيث أن نطاق الفحص يعتمد على دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وهذا سيؤثر بلا شك على إجراءات التدقيق فكلما كانت الرقابة الداخلية قوية وصارمة كانت مخاطر التدقيق اقل، وهذا هو هدف المدقق الداخلي التقليل من مخاطر التدقيق[1] .

أولا: مخاطر التدقيق

تعرف مخاطر التدقيق على أنها "مخاطرة" أن يعبر المدقق عن رأي التدقيق غير ملائم عندما تحتوي البيانات المالية عن أخطاء جوهرية وتعد مخاطر التدقيق دالة على مخاطر الأخطاء الجهورية ومخاطر الاكتشاف[2].

1- مخاطر الأخطاء الجوهرية: هي عبارة عن مخاطرة أن تحتوي البيانات المالية على أخطاء جوهرية قبل اجراء عملية التدقيق، وتتألف من مخاطر ملازمة ومخاطر الرقابة:

- **المخاطر الملازمة** : هي قابلية حدوث خطأ مادي يؤثر على رصيد حساب أو مجموعة معاملات متشابهة بشكل فردي أو عندما تدمج مع أخطاء في أرصدة أو مجموعات أخرى مع افتراض عدم وجود رقابة داخلية ذات علاقة .
- **مخاطر الرقابة:** عرفت بأنها إجراءات الرقابة الداخلية في منع أو اكتشاف خطأ في رصيد حساب او نوع معين من العمليات في الوقت المناسب، بحيث يكون هذا الخطأ جوهريا إذا اجتمع مع خطأ في أرصدة حسابات أخرى أو نوع أخر من العمليات.

وقد يقع المراجع في مخاطر الرقابة نتيجة لعدم تطبيقه لإجراءات تدقيق فعالة سوآءا في مرحلة التخطيط أو التنفيذ.

[1] علي محمد موسى، مصطفى ساسي فتوحة، التخصص القطاعي للمراجع ودوره في تخفيض مخاطر المراجعة المجلة الجامعة، العدد 18،المجلد الأول.

[2] علي محمد موسى، المرجع سبق ذكره، ص 97-ص101 بتصرف.

2- مخاطر الاكتشاف: وهي المخاطر بان إجراءات المدقق التحقيقية لا تكتشف وجود خطأ في رصيد حساب أو مجموعة معاملات متشابهة قد تكون هامة بشكل فوري أو عندما تدمج مع أخطاء في أرصدة أو مجموعات أخرى من العمليات .

وعليه فان الخطر النهائي لعملية التدقيق يطلق عليه أحيانا التدقيق الممكن قبوله ويعتبر مقياسا لمدى رغبة المدقق في قبول وجود تحريف في ضوء الأهمية النسبية بالقوائم المالية، لأنه من الناحية العملية لا يمكن أن يكون أحد مكونات الخطر مساويا للصفر .

ثانيا: تقييم مخاطر التدقيق

تختلف تقديرات المدققين لمخاطر التدقيق وذلك لاختلاف كفاءة وخبرة المدقق، اختلاف المدققين فيما يتعل بعملية الدقة في العمل عدم وجود مقياس كمي رياضي مقبول من كل المدققين[1] .

1-تقييم المخاطر الملازمة: لا يمكن للمدقق التحكم فيها أو قياسيا لذا يجد المدقق صعوبة في تقديرها نظرا لعوامل مثل سعر الصرف، معدل القائدة مدى نزاهة وموضوعية الإدارة.

2-تقييم مخاطر الرقابة: نعني بها عملية تقييم فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية لمؤسسة.

3-تقييم مخاطر الاكتشاف: يتم تقديرها بناءا على تقدير مخاطر الرقابة والمخاطر الملازمة حيث:

مخاطر الاكتشاف = مخاطر التدقيق المقبولة / المخاطر الملازمة . مخاطر الرقابة

[1] علي محمد موسى، المرجع سبق ذكره،ص106 بتصرف.

المطلب الثالث: التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل إدارة المخاطر

إن الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي مهم في تفعيل إدارة المخاطر، وبعد هذا الدور بمثابة ضمانات موضوعية تقدم إلى مجلس الإدارة بشأن فاعلية أنشطة إدارة في المؤسسة والتأكيد على أن مخاطر التدقيق تدار بشكل مناسب وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال أشار معهد المدققين الداخليين إلى الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها وهي[1] :

- اعداد وتقييم الفحوصات الرقابية للوحدات.
- القيام بمراجعة مستقلة للأنظمة في الوحدات للتأكد من الإجراءات الرقابية فعالة وتعمل بالشكل الصحيح.
- تزويد إدارة مخاطر العمليات بنتائج فحوصاتها وأي ضعف أو نقص في هذه الإجراءات.
- تضمين تقرير التدقيق عن أقسام المؤسسة المختلفة ملخص للبيئة الرقابية للوحدة بالاعتماد على فحص النظام وكذلك معيار التقييم.
- التأكد من إدارة المخاطر بالمؤسسة تعمل بكفاءة عالية وتلبي المتطلبات العالمية والسلطات الرقابية بهذا الخصوص .
- تخطي التدقيق الداخلي لمهامه التقليدية من فحص وتوكيد وتقييم، ليشتمل على الخدمات الاستشارية.
- تولي اعداد خطة التدقيق على مختلف أقسام المؤسسة بالاعتماد على المخاطر وتصنيف الوحدات حسب معيار التقييم.

وقد بين معهد المراجعين الداخليين الأمريكي الدور الرئيسي للتدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر في المؤسسة من خلال تقديم خدمات تأكيدية موضوعية للإدارة العليا ومجلس الإدارة، ويتمثل في أمرين هما:

- ❖ تقديم تأكيد موضوعي بأن مخاطر العمل الرئيسية تدار بشكل ملائم وصحيح.
- ❖ تقديم تأكيد بأن اطار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية يعمل بكفاءة وفعالية.

[1] هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2004، ص 215.

كما حدد المعهد الإجراءات التي يجب أن يتجنبها وليست من اختصاصاته وتؤثر على استقلالية التدقيق الداخلي وموضوعيته[1] .

وهنا يمكن القول أن الإدارات ما زالت هي المسؤولة عن إدارة المخاطر، وأن مهمة التدقيق الداخلي هي لدعم الإدارات في ذلك، ويمكن تلخيص دور المدقق الداخلي في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-5): الأدوار المختلفة للتدقيق الداخلي في ادارة المخاطر

- تحمل مسؤولية إدارة المخاطر لوحده. - تنفيذ إجراءات الاستجابة للمخاطر نيابة عن الإدارة. - الاتخاذ القرارات المتعلقة بالاستجابة للمخاطر. - تنفيذ عملية المخاطر واخضاعها لسيطرته. - تحديد المخاطر الجهوية ليست من دور التدقيق.	- تطوير استراتيجية إدارة المخاطر للمصادقة عليها من مجلس الإدارة. - تأييد ودعم القائمين على إدارة المخاطر. - المحافظة على اطار عملية إدارة المخاطر وتطويرها. - ترتيب خطوات عملية إدارة المخاطر. - الدور الوقائي والمنطقي للتدقيق	- تقديم تأكيد للمؤسسة حول فعالية عملية إدارة المخاطر. - تقديم تأكيد بأن تقييم المخاطر يتم بشكل صحيح. - تقييم عملية إدارة المخاطر. - الدور الجوهري للتدقيق الداخلي.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على:

- JACQUE RENARD, THEORIE ET PRATIQUE DE L'AUDIT INTERNES, op-cit, P73.

[1]The Institue of internalauditor

خاتمة الفصل:

من خلال ما سبق يتبين أن الإحاطة بمعنى المخاطر يلعب دورا أساسيا وفعالا في تسيير المؤسسة الاقتصادية لذا وجب على هذه الأخيرة ضرورية الدراية الواسعة بجميع الجوانب التي تحيط بهذا المفهوم حتى تتمكن المؤسسة من التحكم الجيد وما يمكن أن يترتب عنه وقد غذى هذا الاهتمام المتزايد بها الظروف الراهنة والتطورات السريعة هذه الظروف التي تعد المصدر الرئيسي لهذه المخاطر الشيء الذي فرض على المؤسسات ضرورة تبني خطة فعالة وتعتبر الخطوة الأولى في التعامل مع الخطر في تحديد وتعريف الخطر ومسبباته.

تعد وظيفة التدقيق الداخلي جزءا مهما من نظام الرقابة الداخلية، كما أن دوره تغير من التركيز على الجوانب المالية ليشمل الجوانب الإدارية بالإضافة إلى تقديم خدمات استشارية، فرأي المدقق حول كفاية نظام الرقابة الداخلية أصبح مهما خاصة مع المستجدات التي ظهرت في المؤسسات الاقتصادية .

وباعتبار أن التدقيق الداخلي نشاط مستقلا وموضوعي صمم لإضافة قيمة للمؤسسة وتحسين أداء المؤسسات ومساعدتها في تحقيق أهدافها من خلال توفير أساليب رقابية وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر.

الفصل الثاني:

الطباعة التطبيقية

البرمجة

تمهيد:

بعد الاطلاع على الجانب النظري للدراسة من خلال ما تم عرضه من خلال الفصل السابق والتي تعتبر السبيل الأساسي لبناء عمل منهجي ميداني وذلك من أجل الكشف عن التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر، فيأتي هذا الفصل ليعبر عن جزء من الجانب الميداني للدراسة الذي من خلاله سنتعرف على المنهج المتبع في الدراسة، ثم مجالاتها، وصولا إلى العينة، ونوعها وكيفية اختيارها إضافة إلى هذا أيضا الأساليب الإحصائية التي تستخدم في هذه الدراسة.

المبحث الأول: تحليل الدراسة الميدانية

المطلب الأول: تقديم عينة الدراسة وأدواتها

أولا- منهج الدراسة:

إن لكل بحث منهج يجيب على الباحث اختياره و الاعتماد عليه أثناء قيامه بدراسته وهذا عائد إلى طبيعة موضوعه. وذلك لتوجيه الباحث إلى معلومات علمية دقيقة.

يعرف المنهج بأنه مجموعة منظمة من العمليات تسعى لبلوغ هدف [1]

فيعتبر المنهج هو الأساس في أي بحث علمي، و بما أن موضوع دراستنا يندرج حول دور عن التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر فإن المنهج المعتمد في هذه الدراسة هو المنهج المسحي باعتباره يتوافق مع موضوع دراستنا وبما يتميز به من نتائج دقيقة.

يعد «منهج البحث» طريق الدرس والمعرفة و التفكير، ويعني طريق محددا منظما، وهو مفهوم محوري و المرتكز في أية دراسات مقننة، ومقدمة أولية للجهد المعرفي باعتباره منهج البحث يلفت الأنظار إلى مفهوم «المنهج» من حيث هو أكثر من مجرد لفظة؛ إنه مصطلح.

ولئن كان المنهج Méthode كلمة تعني «الطري و الطريقة»، فإن المنهج كمصطلح في أشد معانيه عمومية يعني طريقة تحقيق الهدف، والطريق المحدد لتنظيم الجهد و النشاط. [2]

[1] موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصبة للنشر، الجزائر، الطبعة الثانية، 2004_2006،ص97.

[2] يمنى طريف الخولي، مفهوم المنهج العلمي، الناشر مؤسسة الهنداوي، المملكة المتحدة،2020،ص27-ص28.

في الاصطلاح يعرف المنهج من ناحية الموضوع بأنه الطريق الذي يؤدي إلى الكشف عن حقيقة معينة. ويكون ذلك عن طريق مجموعة من القواعد و الوسائل التي يتبعها الباحث للوصول إلى هذه الحقيقة. ومن الناحية الشكلية فإن المنهج هو الإطار الذي توضع فيه البيانات و المعلومات و التي يتم تنظيمها و التعامل معها وفقا لقواعد و إجراءات معينة. [1]

أما المنهج العلمي siantific méthode فيمكن تعرفه بأنه: "تحليل منسق وتنظيم للمبادئ و العمليات العقلية و التجريبية التي توجه بالضرورة البحث العلمي، أو ما تؤلفه بنية العلوم الخاصة". والمنهج العلمي بهذا المعنى يستخدم أداة منهجية غاية ي الأهمية و هي التحليل لمجموعة المبادئ و الأسس التي ينطبق منها أي بحث علمي على أن يتسم هذا التحليل بصفات منطقية مثل الاتساق و الضرورة، والتحليل لا يتوقف عند الإلمام بهذه المبادئ ولكنه يبحث من بينها عن الأكثر بساطة و ضرورة ويحذف المتكرر او المشتق من غيره من المبادئ، كما يمتد التحليل إلى مجموعة العمليات العقلية أو التجريبية، فنحن نجري مجموعة من قواعد الاشتقاق ذات الطابع المنطقي الرياضي، ونحتكم بالإضافة إلى ذلك إلى التجريب عند الحكم على مجموعة من النتائج المشتقة بالصدق أو الكذب بصدى مطابقتها للواقع.

والمنهج العلمي يمكن أن يأخذ طابع العمومية عندما يشير إلى مجموعة من القواعد العامة التي تعمل طبقا لها كل العلوم، ويمكن أن توجد مناهج نوعية تتعدد باختلاف العلوم و البناء المنطقي لكل علم، وفي كل الحالات فإننا نهدف إلى تحصيل المعرفة العلمية وهي رصيد العلم الحقيقي. [2]

وقد اعتمدنا على هذا المنهج في دراستنا حول دور عن التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر.

يقوم المنهج المسحي على التجميع المنظم للبيانات و المعلومات الأولية اللازمة، عن ظاهرة أو حدث ما لتزويد الإدارة، لاتخاذ قرار ما، بعد فهم وتحليل سلوك المجتمع، وإن ما يميز أسلوب المسح هو إمكانية جمع كمية كبيرة للبيانات و المعلومات، عن ظاهرة أو حدث، من أجل مساعدة الباحث في الوصول إلى نتائج علمية، بنسب قليلة من الخطأ، وبالتالي يمكنه من تعميم النتائج، هي مجتمع الدراسة.

إن الأسلوب من البحث يهدف إلى وصف الوضع القائم للظاهرة و الحدث بالمقارنة مع مستويات ومعايير محددة علميا ومهنيا لتحديد الخصائص الدقيقة لهما، وبالتالي تحديد اتجاهات التطور، تحديد الوسائل و الإجراءات التي من شأنها تحسين وتطوير الوضع القائم للظاهرة أو الحدث المدروس.

[1] حامد عبد الماجد: مقدمة في منهجية ودراسة وطرق بحث الظواهر السياسية، جامعة القاهرة، مصر ،2000،ص17.

[2] قاسم محمد محمد: المدخل إلى المنهج العلمي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت،1999، ص53_ص54.

إن الدراسات المسحية تعتبر أداة مهمة للحصول على البيانات و المعلومات اللازمة للتخطيط، وحل المشاكل الاجتماعية و الإدارية بشكل خاص، ولتقديم معلومات على قدر من الواقعية عن الظاهرة او الحدث المدروس، دون تحيز وبعيدا عن الموضوعية، وبالتالي يمكن للباحث من تعميم نتائجه على المجتمع المدروس. [1]

ثانيا- مجالات الدراسة:

وهو المجال المحدد للدراسة ويعتبر من أهم الخطوات الأساسية في البناء المنهجي وذلك لإيصال أكبر قدر من المعلومات الدقيقة وفي ميدان الدراسة.

1- المجال المكاني: وهو النطاق المكاني الذي يجري الباحث فيه بحثه ودراسته، فدراستنا كانت على مستوى ولاية تيارت.

2- المجال البشري: نقصد به العينة التي طبقت عليها موضوع الدراسة ويتمثل في مجموعة من الأساتذة والمحاسبين والمسيرين الماليين وغريهم.

3- المجال الزماني: نقصد به المدة الزمنية المستغرقة لدراسة موضوع البحث، إذ أن هذه الدراسة مرت بمرحلتين أساسيتين هما:

- المرحلة الأولى: هي مرحلة إعداد الإطار النظري حيث استغرقت في بنائه طوال السنة الجامعية وامتدت من نهاية شهر فيفري إلى غاية نهاية شهر افريل 2023.
- المرحلة الثانية: هي مرحلة إعداد الإطار الميداني وقد امتدت من بداية شهر ماي 2023 الى غاية نهاية الشهر حيث قمنا بالنزول إلى الميدان و بناء شبكة ملاحظات وتحديد مجال الدراسة بدقة وصولا أخيرا إلى مرحلة توزيع الاستمارة وملئها من طرف المستجوبين.

إن اختيار العينة يعد أحد أهم المراحل التي يجب على الباحث ضبطها وتحديدها وفقا لما تمليه طبيعة الدراسة كما أنها القاعدة التي تبنى عليها البحوث الميدانية و بالتالي مصداقية نتائج البحث وقد وردت العديد من التعريفات المحددة لمعانيها، منها ان العينة هي:

- هي جزء من مجتمع الدراسة، ويمثل مجتمع الدراسة تمثيلا صادقا ولهذا يمكن تعميم نتائج الدراسة المبنية على العينة على المجتمع بأكمله.

[1] كمال دشلي: منهجية البحث العلمي، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، جامعه حماة، 2016،ص62.

- هي مجموعة من الأفراد مختارة من مجتمع البحث على أسس علمية واضحة وتأخذ أشكالا مختلفة بناءا على نوعية وظروف البحث وقد استخدمت لتسهيل عملية البحث العلمي. [1]

فقد كان اختيارنا لنوع العينة التي تتناسب مع دراستنا الموسومة بدور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر تدخل ضمن عينات الغير احتمالية التي تدخل في طريق اختيارها وفقا لرغبة الباحث، ونلجأ إلى هذه العينة من العينات الغير احتمالية لتحقيق هدف أو غرض معين، فيقوم باختيار أفراد العينة بما يخدم و يحقق هذا الهدف او الغرض.

وقد تم اختيارنا إلى العينة القصدية في دراستنا كونها تتناسب أكثر في إجراءنا إلى هذه الدراسة التي كانت تندرج حول دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر.

العينة القصدية (الفرضية، العمدية): والتي تعرف بأنها العينة التي تختار عمدا بما يتناسب من تحقيق هدف دراسة معينة، حيث يقوم الباحث باختيار مفردات المبحوثين في ضوء انطباق سمات و خصائص معينة ويستبعد المفردات التي لا تكون فيها هذه السيمات[2]

ثالثا- مجتمع البحث:

يتمثل في أساتذة و مسيرين ماليين ومحاسبين بالإضافة الى بعض الوظائف الأخرى بجامعة ابن خلدون تيارت.

رابعا- أدوات جمع البيانات:

إن عملية جمع البيانات مهمة جدا في أي بحث علمي خاصة فيما يتمثل في البحوث الإنسانية و الاجتماعية بحيث تكون دقة النتائج التي يتم الوصول إليها الباحث ومدى صحتها و تطابقها مع الواقع على الاختيار المناسب لأدوات جمع البيانات، وهذه الأخيرة عبارة عن الوسائل المختلفة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات والبيانات المستهدفة في البحث ضمن استخدامه لمنهج معين أو أكثر. [3]

فلكل بحث أداة تحدد طبيعة الدراسة لجمع البيانات اللازمة حول الظاهرة المدروسة و التي يتخذها الباحث كوسيلة لجمع المعلومات اللازمة. فقد اعتمدنا في دراستنا على أداتين أساسيتين لجمع البيانات تتمثل في الملاحظة و استمارة استبيان كأداة رئيسية:

[1] محمد عبد الحميد: دراسات الجمهور في بحوث الإعلام، عالم الكتب، بدون طبعة، القاهرة، 1993،ص183.

[2] أحمد بن مرسلي: مناهج البحث العلمي في العلوم الإعلام و الاتصال، ط1،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007،ص197.

[3] أحمد بن مرسلي: مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال، مرجع سابق، ص202.

1-الملاحظة البسيطة: يعرفها موريس أنجلس على أنها:" فعل فحص الظاهرة بكل اهتمام وعناية". [1]

من أقدم وسائل جمع البيانات/المعلومات استخدمت للتعرف على الظواهر والأحداث بشكل عام، وفي العلوم الاجتماعية بشكل خاص. وتعد أحد الوسائل المتعلقة بجمع البيانات و المعلومات، عن السلوكيات العقلية و المشاعر و المواقف و الاتجاهات بالنسبة للفرد. ولها طبيعة خاصة، لأنها تؤدي إلى معلومات لا يمكن للوسائل الأخرى الحصول عليها، مثل دراسة سلوك أحد العمال، و مراقبة إنتاجية العمال. فالملاحظة عبارة عن تفاعل و تبادل بيانات بين الباحث والمبحوث بغرض جمع البيانات /المعلومات المحددة حول موضوع معين. [2]

كان استخدامنا الملاحظة البسيطة في دراستنا لجمع المعلومات التي تستخدم في البحث العلمي، وكمصدر أساسي يخدم الموضوع.

2-الاستبيان: هو أحد وسائل جمع بيانات المعلومات المدونة على أسئلة محددة معدة من قبل الباحث حول موضوع محدد، من قبل جهات و أفراد معينين. أي أنه يمكن تعريف الاستبانة على أنها: "أداة لجمع البيانات /المعلومات المتعلقة بموضوع البحث عن طريق استمارة معينة، تحتوي على عدد من الأسئلة، مرتبة بأسلوب منطقي مناسب يجري توزيعها على أشخاص معينين لتعبئتها. [3]

خامسا-أساليب التحليل:

لقد اعتمدنا في دراستنا على أسلوبين للتحليل من أجل تقصي المعلومات ومعالجة البيانات ووصف النتائج وتتمثل في:

1-الأسلوب الكمي: هو الأسلوب الذي يعتمد على النسب المئوية أثناء الكشف عن فرضيات الدراسة، أي أنه يعمل على تكميم المعطيات الواقعية التي حصلنا عليها من استمارة البحث فهو الذي يعني تحويل المعطيات والبيانات، و إعطائها نسب مئوية وتنظيمها في جداول.

2-الأسلوب الكيفي: يتم استخدام هذا النوع من الأساليب عند القيام بالقراءات الإحصائية التي تصف دلالة النسب الواردة في الجداول، أي التي تعني بتحليل البيانات و تفسيرها من الجداول الإحصائية و ربطها بالإطار النظري بغرض اختيار صحة الفرضيات المطروحة و المعلومات التي تحصلنا عليها من الواقع.

---

[1] موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006،2004،ص 31.

[2] كمال دشلي: منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص89.

[3] كمال دشلي: منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص97.

المطلب الثاني: أدوات جمع المعلومات والوسائل الإحصائية

أولا-هيكل الاستبيان: تم اعداد الاستبيان حول: "مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر"، حيث يعتبر الاستبيان الاداة الرئيسية الملائمة للدراسة الميدانية للحصول على المعلومات والبيانات التي يجري تعبئتها من طرف الأشخاص ذوي العلاقة بالموضوع قيد الدراسة. وقد شمل الاستبيان جزئيين رئيسيين هما:

1-الجزء الاول: يتعلق بالبيانات الشخصية للمجيب على الاستبيان وبموضوع وهدف الدراسة وكذا الخصائص الشخصية(الاسم، العمر، الجنس، المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة لمهنية).

2-الجزء الثاني: وهو عبارة عن محاور الدراسة، حيث يتكون الاستبيان من 13 سؤال موزعة على محورين:

-المحور الأول:.....يتكون من 05 أسئلة.
-المحور الثاني:.....يتكون من 08 أسئلة.

ثانيا-خطوات بناء الاستبيان: تم بناء الاستبيان من خلال:

1-الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبيان وصياغة فقراته.

2-استشارة المشرف في تحديد محاور الاستبيان وفقراته.

3-تحديد المحاور الرئيسية التي تشملها الاستبيان.

4-تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.

ثالثا-معالجة الاستبيان: تم استخدام برنامج المعالجة الإحصائية SPSS(version IBM 26) حيث تم حساب المؤشرات الإحصائية التالية بعد تفريغ إجابات الاستبيان:

1-معامل الثبات Cronbach Alpha: ويقصد بالثبات أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان اكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط..

2-المتوسط الحسابي: ويحسب لمعرفة اتجاه أراء المستجوبين حول كل عبارة من عبارات الاستبيان.

3-الانحراف المعياري: ويستخدم للتعرف على مدى انحراف كل مفردة من العينة عن متوسطها الحسابي حيث يمثل أحد مقاييس التشتت.

4-اختبارTtest للعينة الواحدة: يستخدم هذا الاختبار لمقارنة متوسط عينة بقيمة مفترضة للمجتمع.

تسهيل ترميز الإجابات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (2-1): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
الدرجة	5	4	3	2	1

رابعا-سلم ليكارت الخماسي:

بعد القيام بإعداد الاستبيان نقوم بمعالجة البيانات الموجودة فيه عن طريق تحليل الإجابات المستلمة بالاستعانة ببرنامج SPSS الدي يساعدنا في تحديد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمختلف عبارات الاستبيان والجدول التالي يوضح المتوسطات الحسابية ومجالاتها وفق سلم ليكارت الخماسي:

الجدول (2-2): المتوسطات وفق سلم ليكارت:

العبارة	درجة السلم	المجال	المعدل النسبي من- إلى	
غير موافق جدا	1	1-1.79	20%	35.8%
غير موافق	2	1.80-2.59	36%	51.8%
محايد	3	2.60-3.39	52%	67.8%
موافق	4	3.40-4.19	68%	83.8%
موافق جدا	5	4.20-5	84%	%100

وقد تم اعداد هذا الجدول كما يلي:

لدينا:

المدى=(الحد الأكبر-الحد الأصغر) يعني: 5-1=4

عدد الفئات=5 (حسب سلم ليكارت)

طول الفئة=(المدى/أكبر قيمة في المقياس) يعني:5/4=0.8

المطلب الثالث: تحليل البيانات الشخصية:

أولا–التوزيع حسب الجنس: سنوضح في الجدول الموالي التوزيع حسب الجنس لأفراد العينة المستهدفة.

الجدول (2–3): توزيع العينة حسب الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة%
ذكر	21	60%
أنثى	14	40%
المجموع	**35**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج ال spss

يتبين من الجدول (2–3) أن نسبة الذكور تمثل60% من مجتمع الدراسة، بينما نسبة الاناث تمثل 40% من مجتمع الدراسة، ومن هنا نلاحظ أن الذكور هي الفئة الغالبة والمسيطرة في جامعة ابن خلدون(كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير).

ثانيا–توزيع العينة حسب السن: سنوضح في الجدول الموالي التوزيع حسب الفئات العمرية لأفراد العينة المستهدفة.

الجدول (2–4):توزيع العينة حسب السن:

السن	التكرار	النسبة%
من 30 سنة إلى 40 سنة	20	57.1%
من 40 سنة إلى 50 سنة	9	25.7%
أكثر من 50 سنة	6	17.1%
المجموع	**35**	**%100**

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات ال spss

نلاحظ من الجدول (2–4) أن ما نسبته 57.1% من مجتمع الدراسة تتراوح أعمارهم ما بين 30 الى 40 سنة، في حين يمثل الأفراد ما بين 40 الى 50 سنة ما نسبته 25.7%، أما الأفراد الذين يساوي عمرهم 50 سنة أو أكثر فيمثلون ما نسبته 17.1% من مجتمع الدراسة، وهنا نلاحظ أن النسبة الأعلى من مجتمع الدراسة كانت من نصيب الأفراد الذين تراوحت أعمارهم ما بين 30 الى 40 سنة، وذلك يرجع الى أنه في هذه الفترة من العمر يكون الموظف

قد جمع بين الخبرات العملية و العلمية المتنوعة، ويكون في أوج عطائه حيث يتم الاعتماد عليه بشكل كبير خاصة في مجال التدقيق.

ثالثا–توزيع العينة حسب الوظيفة الحالية: سنوضح في الجدول الموالي التوزيع حسب الوظيفة لأفراد العينة المستهدفة.

الجدول (2–5): توزيع العينة حسب الوظيفة:

الوظيفة	التكرار	النسبة%
أستاذ جامعي	20	57.1%
محاسب	03	8.6%
مسير مالي	03	8.6%
وظيفة أخرى	09	25.7%
المجموع	**35**	**%100**

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات ال spss

من الجدول (2–5) نلاحظ أن 57.1% من مجتمع الدراسة كانت وظيفتهم أستاذ جامعي، في حين بلغت نسبة وظيفة محاسب ومسير مالي 8.6% لكل وظيفة منهما، كما بلغت نسبة أصحاب الوظائف الأخرى 25.7% من مجتمع الدراسة، ومن هذا نلاحظ أن نسبة وظيفة أستاذ كانت هي النسبة الاعلى في مجتمع الدراسة وهذا طبيعي لأن مكان اجراء الدراسة كان على مستوى جامعة لتدريس الطلبة أي أن وظيفة أستاذ تحتل المرتبة الأعلى والمهمة فيها فلا يمكن تدريس الطلبة الا في وجود أساتذة داخل الجامعة، كما نلاحظ النسبة الأدنى كانت من نصيب كل من وظيفتي محاسب ومسير مالي وهذا أمر عادي نظرا لطبيعة هاذين المنصبين ونوعيتهما في المؤسسات.

رابعا-توزيع العينة حسب المؤهل العلمي: سنوضح في الجدول الموالي التوزيع حسب المؤهل العلمي لأفراد العينة المستهدفة.

الجدول (2-6): توزيع العينة حسب المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
ليسانس	5	14.3%
ماستر	8	22.9%
ماجيستير	1	2.9%
دكتوراه	21	60%
المجموع	**35**	**%100**

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات ال spss

نلاحظ من الجدول (2-6) أن ما نسبته 14.3% هم من حملة شهادة الليسانس، وشكل حملة شهادة الماستر ما نسبته 22.9%، في حين لم تتجاوز نسبة حملة شهادة الماجيستير 2.9%، كما بلغت نسبة حاملي شهادة الدكتوراه 60% وهدا راجع لوجود عدد لا باس به من الأساتذة الجامعيين داخل أفراد عينة الدراسة، ومن هذا الجدول نجد أن غالبية افراد مجتمع الدراسة يحملون شهادات علمية عليا مما يمكنهم من فهم فقرات الاستبيان والاجابة عليها بفاعلية.

خامسا-توزيع العينة حسب الخبرة المهنية: سنوضح في الجدول الموالي التوزيع حسب الخبرة المهنية المكتسبة لأفراد العينة المستهدفة.

الجدول (2-7): توزيع العينة حسب الخبرة المهنية المكتسبة:

الخبرة المكتسبة	التكرار	النسبة%
اقل من 5 سنوات	06	17.1%
من05 إلى 10 سنوات	20	57.1%
من 10 إلى 15 سنة	07	20%
أكثر من 15 سنة	02	5.7%

المجموع	**35**	**%100**

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات ال spss

من الجدول (2-7) نجد أن ما نسبته 17.1% من عينة الدراسة عدد سنوات الخبرة المهنية المكتسبة لديهم أقل من 5 سنوات، أما أصحاب الخبرة المهنية التي تتراوح ما بين 5 الى 10 سنوات كانت نسبتهم 57.1% ، أما ما نسبته 20% كانت لذوي الخبرة المهنية ما بين 10 الى 15 سنة، في حين كانت النسبة 5.7% من نصيب أصحاب الخبرة المهنية التي تفوق 15 سنة. وعند النظر الى هذه النتائج نجد أن 57.1% من أفراد العينة تزيد خبرتهم المهنية عن 5 سنوات، و20% من أفراد العينة تزيد خبرتهم المهنية عن 10سنوات وهذا يدل على ارتفاع مستوى الخبرة المهنية لدى العينة المستهدفة مما يساعد على أن تتميز الاجابات بالدقة مما يؤدي الى صحة وسلامة النتائج المتحصل عليها.

المطلب الرابع: الصدق و الثبات و الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان:

قمنا نحن الباحثين بدراسة ثبات و صدق الاستبيان عن طريق التحكيم، معتمدين على معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach).

أولا-التحكيم: لقد تم عرض الاستبيان في صورته الاولية على بعض الاساتذة المتخصصين ممن يملكون خبرة مهنية و أكاديمية في مجال التدقيق من الأجل الأخذ بنصائحهم حول صحة الفقرات التي تضمنها الاستبيان، وقد تم الأخذ بجميع النصائح المسداة من طرفهم سواء فيما يخص حذف بعض الفقرات او تعديلها، وكذا توحيد المصطلحات، حتى تم التوصل الى الاستبيان في صورته النهائية.

ثانيا-الصدق و الثبات الداخلي لفقرات محاور الاستبيان باستخدام معامل Alpha Cronbach :

لاختبار مدى توفر الثبات بين الاجابات عن أسئلة الاستبيان تم استخدام معامل الثبات Alpha Cronbach ، أين تم تطبيقه على جميع محاور الاستبيان، وتعتبر القيمة المقبولة لهذا المعامل هي 60% فما فوق.

1-الصدق والثبات الداخلي لفقرات المحور الأول" أهمية التدقيق الداخلي وعوامل نجاحه داخل المؤسسة ":

يبين الصدق والثبات الداخلي لفقرات هذا المحور أهمية التدقيق الداخلي وعوامل نجاحه داخل المؤسسات والجدول (2-8) يوضح مدى صدق و ثبات فقرات هذا المحور.

الجدول (2-8): صدق وثبات فقرات المحور الأول" أهمية التدقيق الداخلي وعوامل نجاحه داخل المؤسسة ":

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط
01	يقوم المدقق الداخلي بمتابعة وقياس مدى التزام الإدارة ، بتنفيذ توصيات التدقيق الداخلي، وفق الجدول الزمني المتفق عليه.	0.844
02	لنجاح خطة التدقيق يتم التأكد باستمرار من توفر الموارد اللازمة لتنفيذ الخطط المعتمدة.	0.761
03	يعتبر ضعف نظام المعلومات وانخفاض مستوى التكنولوجيا من أهم المعوقات التي تحد من أداء المدقق الداخلي.	0.644
04	يتولى المدقق الداخلي إعداد خطة سنوية للتدقيق وفقا للمخاطر المحتملة.	0.767
05	يوجد ادراك لدى المدقق الداخلي بأهمية المخاطر التي تواجه المؤسسة ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها.	0.736

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات ال spss

نلاحظ من الجدول (2-8) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) لردود المستجوبين على جميع أسئلة المحور الاول ذات قيمة اكبر من قيمة الحد الادنى المقبول بمعامل ألفا كرونباخ والمتمثلة في 60%، مما يعني توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الاجابات، الامر الذي يمكننا من اعتماد هذه الاجابات في تحقيق أهداف الدراسة و تحليل نتائجها.

2-الصدق و الثبات الداخلي لفقرات المحور الثاني" مساهمة التدقيق الداخلي في الرفع من فعالية إدارة المخاطر":

يبين الصدق و الثبات لفقرات هذا المحور مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الرفع من فعالية إدارة المخاطر والجدول (2-9) يوضح مدى صدق و ثبات فقرات هذا المحور.

الجدول (2-9): صدق و ثبات فقرات المحور الثاني" مساهمة التدقيق الداخلي في الرفع من فعالية إدارة المخاطر":

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط
06	يساهم نشاط التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.	0.744
07	يتعاون قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات لتحسين عمليات إدارة المخاطر.	0.749
08	يوفر التدقيق الداخلي المعلومات بشكل دقيق ومنظم للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتحسين نظام إدارة المخاطر.	0.901
09	عدم استقلالية المدقق الداخلي بالشكل الكافي قد تساهم في الحد من عمله ومساهمته في إدارة المخاطر.	0.850
10	ينسق المدقق الداخلي مع لجنة التدقيق و المدقق الخارجي من اجل تقديم صورة أولية عن المخاطر التي تعرضت او قد تتعرض لها المؤسسة	0.870
11	يقوم المدقق الداخلي بتحديث خطة التدقيق الداخلي وفق نتائج عملية تحديد وتقييم المخاطر المكتشفة	0.744
12	يسمح للتدقيق الداخلي بتقديم تأكيد لمجلس الإدارة على ان عمليات إدارة المخاطر تسير بشكل فعال.	0.843
13	يتمثل الهدف من إجراء عمليات التدقيق الداخلي في تعزيز القيمة التنظيمية وحمايتها من خلال توفير ضمانات ورؤية قائمة على المخاطر .	0.840

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات ال spss

نلاحظ من الجدول (2-9) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) لردود المستجوبين على جميع أسئلة المحور الاول ذات قيمة اكبر من قيمة الحد الادنى المقبول بمعامل ألفا كرونباخ والمتمثلة في 60%، مما يعني توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الاجابات، الامر الذي يمكننا من اعتماد هذه الاجابات في تحقيق أهداف الدراسة و تحليل نتائجها.

3-صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:

سنوضح في الجدول الموالي صدق و ثبات محاور الاستبيان، من خلال حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ لكل محور، حيث تعتبر القيمة المقبولة إحصائيا لهذا المعامل هي 60%.

الجدول (2-10): معامل الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي للفقرات:

الرقم	المحاور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	أهمية التدقيق الداخلي و عوامل نجاحه داخل المؤسسة.	0.874	0.000
02	مساهمة التدقيق الداخلي في الرفع من فعالية إدارة المخاطر.	0.874	0.000

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات ال spss

نلاحظ من خلال الجدول (2-10) بأن معامل الارتباط كبير وتجاوز 0.8 لكلا المحورين مقتربا من 1، عند مستوى معنوية 0.000 ، الأمر الذي يدل على العلاقة الوثيقة لأسئلة كل محور مع بعضها و يؤشر على أن هامش الخطأ قليل جدا في حال ما أعيدت التجربة في نفس الظروف.

الجدول (2-11): معامل الثبات ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة:

الرقم	المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
01	أهمية التدقيق الداخلي و عوامل نجاحه داخل المؤسسة.	05	0.802
02	مساهمة التدقيق الداخلي في الرفع من فعالية إدارة المخاطر.	08	0.926
جميع الفقرات		13	0.939

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات ال spss

يتضح من خلال الجدول 19 ان قيمة معامل ألفا كرونباخ لردود المستجوبين لجميع محاور الدراسة فاقت القيمة المقبولة إحصائيا لهذ المعامل، وهذا دليل على صدق و ثبات محاور الدراسة، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الاجابات في تحقيق أهداف الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل و اختبار الفرضيات عن طريق اختبار T

سيتناول هذا المبحث اختبار وتحليل فقرات الاستبيان لكل محور عن طريق اختبار T الواحدة، وذلك للوقوف على أراء أفراد العينة بالنسبة لمدى صحة فقرات كل محور من جهة، وكذا اختبار T لجميع المحاور، للوقوف على مدى صحة الفرضيات، و بما أن العينة أكبر من 30 فان اختبار T لن يتأثر لأنه و حسب نظرية النهاية المركزية فانه في حالة كبر حجم العينة فان متوسط البيانات يتبع التوزيع الطبيعي حتما.

المطلب الأول: تحليل و اختبار محاور الدراسة وفقرات المحور الأول

سيتناول هذا المطلب اختبار T للعينة الواحدة للمحور الأول" أهمية التدقيق الداخلي و عوامل نجاحه داخل المؤسسة".

أولا: تحليل واختبار فقرات الاستبيان باستخدام اختبار العينة الوحيدة (One sample T test)

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة لتحليل فقرات الاستبيان و تكون الفقرة ايجابية بمعنى ان أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.96 (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 و المعدل النسبي أكبر من 60%)، وتكون الفقرة سلبية أي ان أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أصغر من قيمتها الجدولية (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 و المعدل النسبي أقل من 60%)، و تكون أراء أفراد العينة في حالة حياد اذا كان مستوى الدلالة أكبر من 0.05

الجدول (2-12): تحليل فقرات المحور الأول:

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعدل النسبي	قيمةT	مستوى الدلالة
01	يقوم المدقق الداخلي بمتابعة وقياس مدى التزام الإدارة ، بتنفيذ توصيات التدقيق الداخلي، وفق الجدول الزمني المتفق عليه.	3.71	1.15	0.742	3.667	0.001
02	لنجاح خطة التدقيق يتم التأكد باستمرار من توفر الموارد اللازمة لتنفيذ الخطط المعتمدة.	3.85	0.94	0.77	5.373	0.000
03	يعتبر ضعف نظام المعلومات	3.91	1.19	0.782	4.518	0.000

	وانخفاض مستوى التكنولوجيا من أهم المعوقات التي تحد من أداء المدقق الداخلي.					
04	يتولى المدقق الداخلي إعداد خطة سنوية للتدقيق وفقا للمخاطر المحتملة.	3.60	1.06	0.72	3.340	0.002
05	يوجد ادراك لدى المدقق الداخلي بأهمية المخاطر التي تواجه المؤسسة ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها.	3.74	1.06	0.748	4.120	0.000
جميع الفقرات		**3.76**	**0.81**	**0.752**	**5.576**	**0.000**

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات ال spss

يتضح من خلال الجدول 12 الذي يبين أراء أفراد عينة الدراسة في المحور الأول المتعلق بأهمية التدقيق الداخلي وعوامل نجاحه داخل المؤسسة، والمرتبة ترتيبا تنازليا وفق لقيمة المعدل النسبي(المعدل النسبي=المتوسط الحسابي/أكبر قيم في السلم) لكل فقرة كما يلي:

في الفقرة 03 بلغ المعدل النسبي 78% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يعني صحة العبارة "يعتبر ضعف نظام المعلومات وانخفاض مستوى التكنولوجيا من أهم المعوقات التي تحد من أداء المدقق الداخلي" بدرجة موافق.

في الفقرة 02 بلغ المعدل النسبي 77% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يعني صحة العبارة "لنجاح خطة التدقيق يتم التأكد باستمرار من توفر الموارد اللازمة لتنفيذ الخطط المعتمدة" بدرجة موافق.

في الفقرة 05 بلغ المعدل النسبي 74% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يعني صحة العبارة "يوجد ادراك لدى المدقق الداخلي بأهمية المخاطر التي تواجه المؤسسة ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها" بدرجة موافق.

في الفقرة 01 بلغ المعدل النسبي 74% ومستوى الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يعني صحة العبارة "يقوم المدقق الداخلي بمتابعة وقياس مدى التزام الإدارة ، بتنفيذ توصيات التدقيق الداخلي، وفق الجدول الزمني المتفق عليه" بدرجة موافق.

في الفقرة 04 بلغ المعدل النسبي 72% ومستوى الدلالة 0.002 وهي أقل من 0.05 مما يعني صحة العبارة "يتولى المدقق الداخلي إعداد خطة سنوية للتدقيق وفقا للمخاطر المحتملة" بدرجة موافق.

ويتبين لنا من الجدول أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول يساوي 3.76، ويبلغ المعدل النسبي 75% وهو أكبر من المعدل النسبي المحايد 60% ، كما أن قيمة T المحسوبة بلغت 5.576 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 1.96، عند مستوى دلالة بلغ 0.000 وهو أقل من 0.05، وبصفة عامة يمكننا أن نستنتج من الجدول السابق أنه للتدقيق الداخلي أهمية كبيرة داخل المؤسسة وأنه من احدى الوظائف التي لا يمكن الاستغناء عنها داخل المؤسسة، وعليه فان الفرضية القائلة بأن للتدقيق الداخلي عدة عوامل ساهمت في نجاحه وكبر أهميته داخل المؤسسة صحيحة

المطلب الثاني: اختبار و تحليل فقرات المحور الثاني "مساهمة التدقيق الداخلي في الرفع من فعالية إدارة المخاطر"

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل فقرات المحور الثاني من خلال اختبار T الواحدة والمتعلق بمدى مساهمة التدقيق الداخلي في الرفع من فعالية إدارة المخاطر، و ذاك من خلال دراسة بعض المؤشرات الاحصائية كالمتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و المعدل النسبي.

الجدول (2-13): تحليل فقرات المحور الثاني:

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعدل النسبي	قيمةT	مستوى الدلالة
06	يساهم نشاط التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.	3.71	0.98	0.742	4.280	0.000
07	يتعاون قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات لتحسين عمليات إدارة المخاطر.	3.62	0.84	0.724	4.410	0.000
08	يوفر التدقيق الداخلي المعلومات بشكل دقيق ومنظم للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في	3.74	0.88	0.748	4.961	0.000

	فحص وتحسين نظام إدارة المخاطر.					
09	عدم استقلالية المدقق الداخلي بالشكل الكافي قد تساهم في الحد من عمله ومساهمته في إدارة المخاطر.	3.88	1.30	0.776	4.028	0.000
10	ينسق المدقق الداخلي مع لجنة التدقيق و المدقق الخارجي من اجل تقديم صورة أولية عن المخاطر التي تعرضت او قد تتعرض لها المؤسسة	3.97	0.95	0.794	6.021	0.000
11	يقوم المدقق الداخلي بتحديث خطة التدقيق الداخلي وفق نتائج عملية تحديد وتقييم المخاطر المكتشفة	3.48	0.91	0.696	3.125	0.004
12	يسمح للتدقيق الداخلي بتقديم تأكيد لمجلس الإدارة على ان عمليات إدارة المخاطر تسير بشكل فعال.	3.77	0.97	0.754	4.692	0.000
13	يتمثل الهدف من إجراء عمليات التدقيق الداخلي في تعزيز القيمة التنظيمية وحمايتها من خلال توفير ضمانات ورؤية قائمة على المخاطر .	3.91	1.01	0.782	5.351	0.000
جميع الفقرات		**3.76**	**0.80**	**0.752**	**5.606**	**0.000**

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات ال spss

تضح من خلال الجدول 13 الذي يبين أراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثاني "مساهمة التدقيق الداخلي في الرفع من فعالية إدارة المخاطر"، و المرتبة ترتيبا تنازليا وفق المعدل النسبي لكل فقرة ما يلي:

في الفقرة 10 بلغ المعدل النسبي 79% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يعني صحة العبارة "ينسق المدقق الداخلي مع لجنة التدقيق و المدقق الخارجي من اجل تقديم صورة أولية عن المخاطر التي تعرضت او قد تتعرض لها المؤسسة" بدرجة موافق.

في الفقرة 13 بلغ المعدل النسبي 78% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يعني صحة العبارة "يتمثل الهدف من إجراء عمليات التدقيق الداخلي في تعزيز القيمة التنظيمية وحمايتها من خلال توفير ضمانات ورؤية قائمة على المخاطر" بدرجة موافق.

في الفقرة 09 بلغ المعدل النسبي 77% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يعني صحة العبارة "عدم استقلالية المدقق الداخلي بالشكل الكافي قد تساهم في الحد من عمله ومساهمته في إدارة المخاطر" بدرجة موافق.

في الفقرة 12 بلغ المعدل النسبي 75% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يعني صحة العبارة "يسمح للتدقيق الداخلي بتقديم تأكيد لمجلس الإدارة على ان عمليات إدارة المخاطر تسير بشكل فعال" بدرجة موافق.

في الفقرة 08 بلغ المعدل النسبي 74% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يعني صحة العبارة "يوفر التدقيق الداخلي المعلومات بشكل دقيق ومنظم للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتحسين نظام إدارة المخاطر" بدرجة موافق.

في الفقرة 06 بلغ المعدل النسبي 74% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يعني صحة العبارة "يساهم نشاط التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية" بدرجة موافق.

في الفقرة 07 بلغ المعدل النسبي 72% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يعني صحة العبارة "يتعاون قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات لتحسين عمليات إدارة المخاطر" بدرجة موافق.

في الفقرة 11 بلغ المعدل النسبي 69% ومستوى الدلالة 0.004 وهي أقل من 0.05 مما يعني صحة العبارة "يقوم المدقق الداخلي بتحديث خطة التدقيق الداخلي وفق نتائج عملية تحديد وتقييم المخاطر المكتشفة" بدرجة موافق.

ويتبين لنا من الجدول أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني يساوي 3.76، ويبلغ المعدل النسبي 75% وهو أكبر من المعدل النسبي المحايد 60% ، كما أن قيمة T المحسوبة بلغت 5.606 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 1.96، عند مستوى دلالة بلغ 0.000 وهو أقل من 0.05 وهذا يدل على صدق و إيجابية فقرات هذا

المحور أي أن الفرضية القائلة بأن العمليات التي يقوم بها المدقق الداخلي تسمح بالوقوف على مدى قوة نظام المعلومات مما يعطي صورة أولية عن المخاطر التي تعرضت او قد تتعرض لها المؤسسة و تقديم تأكيد لمجلس الإدارة على ان عمليات إدارة المخاطر تسير بشكل فعال هي فرضية صحيحة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بإنجاز الجزء التطبيقي لهذه الدراسة وهذا من اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر ، حيث قمنا بإعداد استبانة تضم غالبية الأسئلة التي تتمحور حول موضوع الدراسة، وتمت معالجة الدراسة احصائيا باستخدام برنامج spss وتحليلها للوصول الى صحة أو خطأ فرضيات الدراسة، وعليه فانه بعد استخلاص نتائج التحليلات وجدنا ان الفرضيات التي وضعناها كانت صحيحة ولا تشتمل أي خطأ، وعلى ضوء كل ما تطرقنا اليه في هذا الفصل وما وصلنا إليه من نتائج نجد أن التدقيق الداخلي وظيفة مهمة داخل أي مؤسسة ولا يمكن الاستغناء عنها لما تلعبه من دور مهم داخل المؤسسة عامة وداخل إدارة المخاطر خاصة، إلا أن التدقيق الداخلي قد تضعف امكانياته في الرفع من فعالية إدارة المخاطر ان لم يحصل على الاستقلالية في العمل داخل المؤسسة.

الخاتمة:

تنشط المؤسسة الاقتصادية في بيئة متقلبة تتميز بتغيرات سريعة وهو ما زاد من درجة الغموض وعدم التأكد، مما جعل المؤسسة تواجه اخطار متعددة ومتنوعة وقد تكون سببا في فشلها أو إفلاسها، وقد تؤثر سلبا على استمراريتها ولهذا فإن المؤسسة لمعرفة سلوكها وأخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه التحديات من خلال مطالبة بدراسة مختلف الظواهر والتغيرات المحيطة بالبحث عن أفضل الطرق التي توصلنا إلى بر الأمان.

وفي ظل هذه الظروف سعينا من خلال دراستنا هذه إلى الإحاطة بمدخل من المداخل الحديثة والمتمثل في " إدارة المخاطر" لإحداث مساهمة فعالة في تطبيق إدارة المخاطر والتركيز على آلية من آليات تطبيقها وهي " التدقيق الداخلي " والتي بإمكان المخاطر لما لها من تأثير مباشر على السير الحسن لأنظمة الرقابة الداخلية المطبقة، فهي أداة تعمل على مد الإدارة بالمعلومات الدقيقة والمستمرة لاتخاذ قرارات ومساعدتها في فحص وتقييم سلامة ومتانة نظام إدارة المخاطر، ولدراسة هذا المجال قمنا بفحص وتقييم سلامة ومتانة نظام إدارة المخاطر، هذه تحت عنوان " مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر " والتي حاولت الإجابة عن فرضيات الأساسية للبحث، حيث تأكدنا من صحة الفرضية من خلال الدراسة الإحصائية اين تبين ان "التنسيق بين المدقق الداخلي و لجنة التدقيق و المدقق الخارجي يسمح بالوقوف على مدى قوة نظام المعلومات مما يعطي صورة أولية عن المخاطر التي تعرضت او قد تتعرض لها المؤسسة و تقديم تأكيد لمجلس الإدارة على ان عمليات إدارة المخاط تسير بشكل فعال"

ومن المعلومات المهمة التي توصلنا اليها من خلال الدراسة ما يلي:

- يجب العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دوره لما له من أثر إيجابي في دعم إدارة المخاطر، وضرورة التنسيق بين قسمي إدارة المخاطر والتدقيق في المؤسسة.
- يساعد نشاط التدقيق الداخلي على ترسيخ آليات فعالة للرقابة.
- من خلال نظام التدقيق الداخلي يتم تقييم المخاطر المتعلقة بالمؤسسة.
- تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي وظيفة استشارية تقييمية لأنظمة الرقابة الداخلية ونظام إدارة المخاطر، وتجسيد الحوكمة مما يساعد على تحقيق أهداف المؤسسة.

- وظيفة التدقيق الداخلي من الدعائم الأساسية التي تعمل بالتعاون والتنسيق مع لجنة التدقيق والتدقيق الخارجي، مما يؤدي الى تحقيق الافصاح والشفافية والثقة والعدالة حماية أصول المؤسسة، وتوفري المعلومات ذات المصداقية العالية.

قائمة المراجع

أولا–الكتب:

- أحمد بن مرسلي: مناهج البحث العلمي في العلوم الإعلام و الاتصال، ط1،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- أحمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي والحكومي، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، الأردن، 2010.
- حامد عبد الماجد: مقدمة في منهجية ودراسة وطرق بحث الظواهر السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2000.
- حزم هاشم الآلوسي، الطريق الى علم المراجعة والتدقيق، دار النهضة العربية، الجامعة المفتوحة طرابلس، ليبيا، 2003.
- خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين نظرية التدقيق والتطبيق، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان (الأردن)،2006.
- خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، الوارق للنشر و التوزيع، عمان (الأردن)، 2006.
- خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- داوود يوسف صبح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية،2010.
- طارق حماد عبد العال، تطبيق الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية عين الشمس، مصر، 2005.
- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد–إدارات–شركات–مصارف)، ط 1 ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- عيد أحمد أبو بكر، إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار البازوري العلمية والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- فاطمة الزهراء محمد طاهري، إدارة المخاطر الزراعية، ط1 ، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2014.

- قاسم محمد محمد: المدخل إلى المنهج العلمي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت،1999.
- كمال دشلي: منهجية البحث العلمي، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، جامعه حماة، 2016.
- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.
- محمد عبد الحميد: دراسات الجمهور في بحوث الإعلام، عالم الكتب، بدون طبعة، القاهرة، 1993.
- موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصبة للنشر، الجزائر، الطبعة الثانية، 2004_2006.
- موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004،2006.
- هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2004.
- يمنى طريف الخولي، مفهوم المنهج العلمي، الناشر مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة،2020.

ثانيا–الأطروحات والمذكرات:

- احلام بلخرشوش، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، العلوم التجارية، جامعة–أم البواقي–، الموسم الجامعي 2016/2015.
- بلال أيوب، بوشنه شعيب، تقييم دور التدقيق الداخلي في نظام الرقابة الداخلية، شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم التجارية، جامعة أحمد دراية، أدرار،2021/2020.
- بوزيدي لمجد، إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة ش. ذ. م. م مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جامعة أحمد بوقرة بومرداس ، 2008–2009.
- رادة فاروق دريباني، دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي–دراسة ميدانية–، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد جامعة تشرين،سوريا،2009.

❖ صالحي محمد يزيد، أثر التدقيق الداخلي كآلية للحكومة على رفع تنافسية المؤسسة، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم التجارية واقتصادية و علوم التسيير، جامعة بسكرة،2015-2016.

❖ قرميط زايد وجريفلي عبد الغني، التدقيق الداخلي ودوره في اتخاذ القرار الإداري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، علوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار-الجزائر، الموسم الجامعي 2018/2017.

❖ محمد فهمي الجعبري، دور التدقيق الداخلي في تخفيف آثار المخاطر التشغيلية في المصارف الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط،الأردن،2011.

ثالثا-الدراسات والبحوث المتخصصة:

❖ الجمعية المصرية لادارة المخاطر، معيار إدارة المخاطر،2010، ص 09.

❖ عبد الرشيد بن ديب، عبد القادر الشلالي، مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، جامعة الشلف، 25-26 نوفمبر 2008.

رابعا-المجلات:

❖ بكري علي حجاج، دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد 30، 2005.

❖ حسن عبد الكريم سلوم، التدقيق الداخلي والتغيير الاستراتيجي، مجلة الإدارة للاقتصاد،العراق،العدد2012.

❖ علي محمد موسى، مصطفى ساسي فتوحة، التخصص القطاعي للمراجع ودوره في تخفيض مخاطر المراجعة المجلة الجامعة، العدد 18،المجلد الأول.

❖ مهاوات لعبيدي، اسهامات المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر، مجلة العلوم الانسانية، العدد42، جامعة الوادي، نوفمبر 2015.

خامسا-المراجع الأجنبية:

- JACQUE RENARD, THEORIE ET PRATIQUE DE L'AUDIT INTERNES, EDITIONS D'ORGANISATIONS7EME EDITION ,2010 ,P73, p 13.

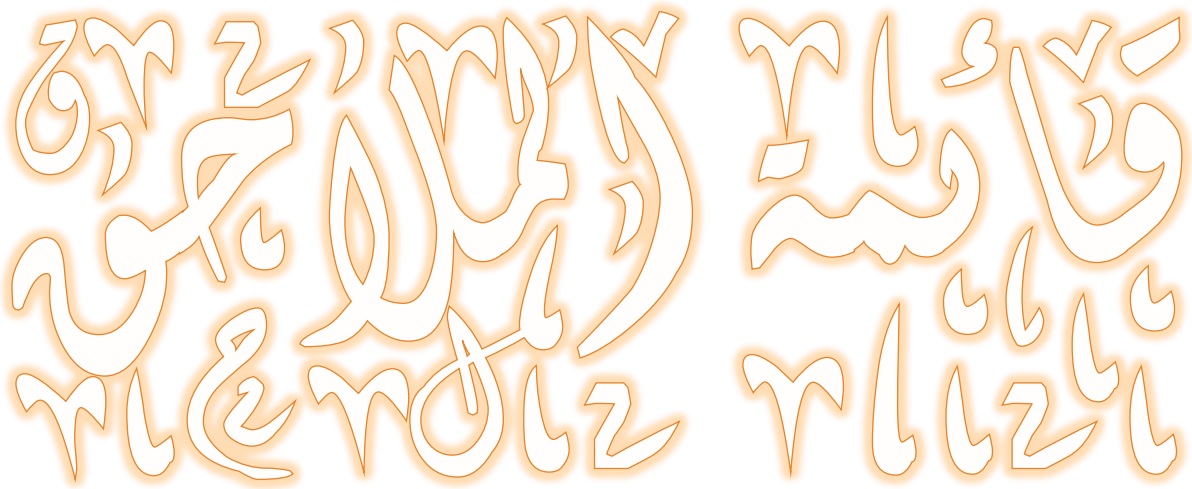
فاتحة الكتاب

الملحق رقم 01:

مقدمة الاستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

تحية طيبة وبعد:

في إطار التحضير لمذكرة التخرج التي تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر نتقدم نحن الطالبين **عابدي إبراهيم و بنص عبدالرحمان** بالطلب من حضرة السادة المقدم لهم هذا الاستبيان أن يتكرموا بالإجابة عن هاته الأسئلة بكل صدق وشفافية وبأمانة تامة، راجين من مساعدتكم الخروج بنتائج علمية مهمة حول موضوع: **مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر.**

مع العلم انه يمكن للمستجوب عدم الافصاح عن هويته في الاجابة, مما يمكنه من الاجابة بحرية تامة.

البيانات الشخصية للمستجوب:

الاسم:..... (اختياري)

الجنس :

ذكر ☐ انثى ☐

العمر:

من30 الى40 سنة ☐ من40الى 50سنة ☐

أكثر من50 سنة ☐

المؤهل العلمي:

ليسانس ☐ ماستر ☐

ماجيستير ☐ دكتوراه ☐

الوظيفة:

استاذ جامعي ☐ محاسب ☐

مسير مالي ☐ وظيفة اخرى ☐

الخبرة:

اقل من 5 سنوات ☐

من 5 الى 10 سنوات ☐

من 10 الى 15 سنوات ☐

اكثر من 15 سنة ☐

الرجاء تحديد درجة موافقتكم على العبارات التالية بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة.

الترتيب	المحور الاول: أهمية التدقيق الداخلي وعوامل نجاحه داخل المؤسسة.	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق
1	يقوم المدقق الداخلي بمتابعة وقياس مدى التزام الإدارة ، بتنفيذ توصيات التدقيق الداخلي، وفق الجدول الزمني المتفق عليه.					
2	لنجاح خطة التدقيق يتم التأكد باستمرار من توفر الموارد اللازمة لتنفيذ الخطط المعتمدة.					
3	يعتبر ضعف نظام المعلومات وانخفاض مستوى التكنولوجيا من أهم المعوقات التي تحد من أداء المدقق الداخلي.					
4	يتولى المدقق الداخلي إعداد خطة سنوية للتدقيق وفقا للمخاطر المحتملة.					
5	يوجد ادراك لدى المدقق الداخلي بأهمية المخاطر التي تواجه المؤسسة ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها.					
	المحور الثاني: مساهمة التدقيق الداخلي في الرفع من فعالية إدارة المخاطر.					
1	يساهم نشاط التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.					
2	يتعاون قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات لتحسين عمليات إدارة المخاطر.					
3	يوفر التدقيق الداخلي المعلومات بشكل دقيق ومنظم للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتحسين نظام إدارة المخاطر.					
4	عدم استقلالية المدقق الداخلي بالشكل الكافي قد تساهم في الحد من عمله ومساهمته في إدارة المخاطر.					
5	ينسق المدقق الداخلي مع لجنة التدقيق و المدقق الخارجي من اجل تقديم صورة أولية عن المخاطر التي تعرضت او قد تتعرض لها المؤسسة					
6	يقوم المدقق الداخلي بتحديث خطة التدقيق الداخلي وفق نتائج عملية تحديد وتقييم المخاطر المكتشفة					

7	يسمح للتدقيق الداخلي بتقديم تأكيد لمجلس الإدارة على ان عمليات إدارة المخاطر تسير بشكل فعال.					
8	يتمثل الهدف من إجراء عمليات التدقيق الداخلي في تعزيز القيمة التنظيمية وحمايتها من خلال توفير ضمانات ورؤية قائمة على المخاطر .					

الملحق رقم02: توزيع العينة حسب الخبرة

الخبرة بالسنوات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	6	17.1	17.1	17.1
	من 5 إلى 10 سنوات	20	57.1	57.1	74.3
	من 10 إلى 15 سنة	7	20.0	20.0	94.3
	أكثر من 15 سنة	2	5.7	5.7	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

الملحق رقم03: توزيع العينة حسب الوظيفة

مهنة المجيب

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أستاذ جامعي	20	57.1	57.1	57.1
	محاسب	3	8.6	8.6	65.7
	مسير مالي	3	8.6	8.6	74.3
	وظيفة أخرى	9	25.7	25.7	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

الملحق رقم04: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المستوى الدراسي للمجيب

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	5	14.3	14.3	14.3

	ماستر	8	22.9	22.9	37.1
	ماجيستير	1	2.9	2.9	40.0
	دكتوراه	21	60.0	60.0	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

الملحق رقم05: توزيع العينة حسب الجنس

جنس المجيب					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	21	60.0	60.0	60.0
	أنثى	14	40.0	40.0	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

الملحق رقم06: توزيع العينة حسب العمر

العمر بالسنوات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 30 الى 40 سنة	20	57.1	57.1	57.1
	من 40 الى 50 سنة	9	25.7	25.7	82.9
	أكثر من 50 سنة	6	17.1	17.1	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

الملحق رقم07:معامل الارتباط (بيرسون) للمحور الأول مع فقراته

		المحور الأول
المحور الأول	Pearson Correlation	1
	Sig. (1-tailed)	
	N	35
يوجد ادراك لدى المدقق الداخلي بأهمية المخاطر التي تواجه المؤسسة ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها.	Pearson Correlation	.736**
	Sig. (1-tailed)	.000

	N	35
يتولى المدقق الداخلي إعداد خطة سنوية للتدقيق وفقا للمخاطر المحتملة.	Pearson Correlation	.767**
	Sig. (1-tailed)	.000
	N	35
يعتبر ضعف نظام المعلومات وانخفاض مستوى التكنولوجيا من أهم المعوقات التي تحد من أداء المدقق الداخلي.	Pearson Correlation	.644**
	Sig. (1-tailed)	.000
	N	35
لنجاح خطة التدقيق يتم التأكد باستمرار من توفر الموارد اللازمة لتنفيذ الخطط المعتمدة.	Pearson Correlation	.761**
	Sig. (1-tailed)	.000
	N	35
يقوم المدقق الداخلي بمتابعة وقياس مدى التزام الإدارة ، بتنفيذ توصيات التدقيق الداخلي، وفق الجدول الزمني المتفق عليه.	Pearson Correlation	.844**
	Sig. (1-tailed)	.000
	N	35

الملحق رقم08: معامل ارتباط (بيرسون) المحور الثاني بفقراته

		المحور الثاني
المحور الثاني	Pearson Correlation	1
	Sig. (1-tailed)	
	N	35
يتمثل الهدف من إجراء عمليات التدقيق الداخلي في تعزيز القيمة التنظيمية وحمايتها من خلال توفير ضمانات ورؤية قائمة على المخاطر.	Pearson Correlation	.840**
	Sig. (1-tailed)	.000
	N	35
يسمح للتدقيق الداخلي بتقديم تأكيد لمجلس الإدارة على ان عمليات إدارة المخاطر تسير بشكل فعال.	Pearson Correlation	.843**
	Sig. (1-tailed)	.000
	N	35
يقوم المدقق الداخلي بتحديث خطة التدقيق الداخلي وفق نتائج عملية تحديد وتقييم المخاطر المكتشفة	Pearson Correlation	.744**
	Sig. (1-tailed)	.000
	N	35
ينسق المدقق الداخلي مع لجنة التدقيق و المدقق	Pearson Correlation	.870**

الخارجي من اجل تقديم صورة أولية عن المخاطر التي تعرضت او قد تتعرض لها المؤسسة	Sig. (1-tailed)	.000
	N	35
عدم استقلالية المدقق الداخلي بالشكل الكافي قد تساهم في الحد من عمله ومساهمته في إدارة المخاطر.	Pearson Correlation	.850**
	Sig. (1-tailed)	.000
	N	35
يوفر التدقيق الداخلي المعلومات بشكل دقيق ومنظم للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتحسين نظام إدارة المخاطر.	Pearson Correlation	.901**
	Sig. (1-tailed)	.000
	N	35
يتعاون قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات لتحسين عمليات إدارة المخاطر.	Pearson Correlation	.749**
	Sig. (1-tailed)	.000
	N	35
يساهم نشاط التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.	Pearson Correlation	.744**
	Sig. (1-tailed)	.000
	N	35

الملحق رقم09: معامل الارتباط (بيرسون) بين محوري الدراسة

Correlations

		المحور الأول	المحور الثاني
المحور الأول	Pearson Correlation	1	.874**
	Sig. (1-tailed)		.000
	N	35	35
المحور الثاني	Pearson Correlation	.874**	1
	Sig. (1-tailed)	.000	
	N	35	35

الملحق رقم10: معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول من الدراسة

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.802	5

الملحق رقم11: معامل ألفا كرونباخ للمحور الثاني من الدراسة

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.926	8

الملحق رقم12: معاكل ألفا كرونباخ لمحوري الدراسة

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.939	13

الملحق رقم13:المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لجميع فقرات محوري الدراسة

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
يتمثل الهدف من إجراء عمليات التدقيق الداخلي في تعزيز القيمة التنظيمية وحمايتها من خلال توفير ضمانات ورؤية قائمة على المخاطر.	35	3.9143	1.01087	.17087
يسمح للتدقيق الداخلي بتقديم تأكيد لمجلس الإدارة على ان عمليات إدارة المخاطر تسير بشكل فعال.	35	3.7714	.97274	.16442
يقوم المدقق الداخلي بتحديث خطة التدقيق الداخلي وفق نتائج عملية تحديد وتقييم المخاطر المكتشفة	35	3.4857	.91944	.15541
ينسق المدقق الداخلي مع لجنة التدقيق و المدقق الخارجي من اجل تقديم صورة أولية عن المخاطر التي تعرضت او قد تتعرض لها المؤسسة	35	3.9714	.95442	.16133
عدم استقلالية المدقق الداخلي بالشكل الكافي قد تساهم في الحد من عمله ومساهمته في إدارة المخاطر.	35	3.8857	1.30094	.21990
يوفر التدقيق الداخلي المعلومات بشكل دقيق ومنظم للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتحسين نظام إدارة المخاطر.	35	3.7429	.88593	.14975
يتعاون قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات لتحسين عمليات إدارة المخاطر.	35	3.6286	.84316	.14252
يساهم نشاط التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.	35	3.7143	.98731	.16689
يوجد ادراك لدى المدقق الداخلي بأهمية المخاطر التى تواجه المؤسسة ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها.	35	3.7429	1.06668	.18030

يتولى المدقق الداخلي إعداد خطة سنوية للتدقيق وفقا للمخاطر المحتملة.	35	3.6000	1.06274	.17964
يعتبر ضعف نظام المعلومات وانخفاض مستوى التكنولوجيا من أهم المعوقات التي تحد من أداء المدقق الداخلي.	35	3.9143	1.19734	.20239
لنجاح خطة التدقيق يتم التأكد باستمرار من توفر الموارد اللازمة لتنفيذ الخطط المعتمدة.	35	3.8571	.94380	.15953
يقوم المدقق الداخلي بمتابعة وقياس مدى التزام الإدارة ، بتنفيذ توصيات التدقيق الداخلي، وفق الجدول الزمني المتفق عليه.	35	3.7143	1.15227	.19477

الملحق رقم14: اختبار T لجميع فقرات محوري الدراسة

One-Sample Test

Test Value = 3

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
يتمثل الهدف من إجراء عمليات التدقيق الداخلي في تعزيز القيمة التنظيمية وحمايتها من خلال توفير ضمانات ورؤية قائمة على المخاطر .	5.351	34	.000	.91429	.5670	1.2615
يسمح للتدقيق الداخلي بتقديم تأكيد لمجلس الإدارة على ان عمليات إدارة المخاطر تسير بشكل فعال.	4.692	34	.000	.77143	.4373	1.1056
يقوم المدقق الداخلي بتحديث خطة التدقيق الداخلي وفق نتائج عملية تحديد وتقييم المخاطر المكتشفة	3.125	34	.004	.48571	.1699	.8016
ينسق المدقق الداخلي مع لجنة التدقيق و المدقق الخارجي من اجل تقديم صورة أولية عن المخاطر التى تعرضت او قد تتعرض لها المؤسسة	6.021	34	.000	.97143	.6436	1.2993
عدم استقلالية المدقق الداخلي بالشكل الكافي قد تساهم في الحد من عمله ومساهمته في إدارة المخاطر.	4.028	34	.000	.88571	.4388	1.3326
يوفر التدقيق الداخلي المعلومات بشكل دقيق ومنظم للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها فى فحص وتحسين نظام إدارة المخاطر.	4.961	34	.000	.74286	.4385	1.0472
يتعاون قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات لتحسين عمليات إدارة المخاطر.	4.410	34	.000	.62857	.3389	.9182
يساهم نشاط التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.	4.280	34	.000	.71429	.3751	1.0534

يوجد ادراك لدى المدقق الداخلي بأهمية المخاطر التي تواجه المؤسسة ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها.	4.120	34	.000	.74286	.3764	1.1093
يتولى المدقق الداخلي إعداد خطة سنوية للتدقيق وفقا للمخاطر المحتملة.	3.340	34	.002	.60000	.2349	.9651
يعتبر ضعف نظام المعلومات وانخفاض مستوى التكنولوجيا من أهم المعوقات التي تحد من أداء المدقق الداخلي.	4.518	34	.000	.91429	.5030	1.3256
لنجاح خطة التدقيق يتم التأكد باستمرار من توفر الموارد اللازمة لتنفيذ الخطط المعتمدة.	5.373	34	.000	.85714	.5329	1.1813
يقوم المدقق الداخلي بمتابعة وقياس مدى التزام الإدارة ، بتنفيذ توصيات التدقيق الداخلي، وفق الجدول الزمني المتفق عليه.	3.667	34	.001	.71429	.3185	1.1101

الملحق رقم15: مجموع المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول من الدراسة

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المحور الأول	35	3.7657	.81238	.13732

الملحق رقم16: مجموع اختبارات T للمحور الأول من الدراسة

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
المحور الأول	5.576	34	.000	.76571	.4867	1.0448

الملحق رقم17: مجموع المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني من الدراسة

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المحور الثاني	35	3.7643	.80655	.13633

الملحق رقم18: مجموع اختبارات T للمحور الثاني من الدراسة

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
المحور الثاني	5.606	34	.000	.76429	.4872	1.0413

الملحق رقم19: معامل ألفا كرونباخ للاستبيان بجميع أقسامه

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.860	18

الملحق رقم20: المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لمحوري الدراسة مع بعض

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الاستبيان	35	3.7648	.78423	.13256

الملحق رقم21: اختبار T لمحوري الدراسة مع بعض

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الاستبيان	5.770	34	.000	.76484	.4954	1.0342

الملخص:

جاءت هذه الدراسة من اجل التطرق لنقطة مهمة ، وهي مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر، و يكتسب هذا الموضوع أهمية بالغة وهذا راجع لأهمية إدارة المخاطر و كذا أهمية التدقيق الداخلي، وقد تم اختيار جامعة ابن خلدون كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير كنموذج باختيار فئة الدراسة و التي تتمثل في أساتذة و موظفين من محاسبين ومسيرين ماليين وغيرهم ،اين تم توزيع استبيان على هذه العينة ، حيث تمت الدراسة باستعمال برنامج الحزم الاحصائية spss ، اين توصلنا الى نتائج تبين ان التدقيق الداخلي يساهم بدرجة كبيرة في الرفع من فعالية إدارة المخاطر.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، إدارة المخاطر.

Abstract:

This study came in order to address an important point, which is the extent to which internal auditing contributes to the activation of risk management, and this topic acquires great importance and this is due to the importance of risk management as well as the importance of internal auditing. Ibn Khaldun University has been chosen as the Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences As a model by choosing the category of the study, which is represented by professors and employees of accountants, financial managers, and others, where was a questionnaire distributed to this sample, where the study was carried out using the statistical package spss program, where we reached results showing that internal audit contributes significantly to raising the effectiveness of management Risks.

Keywords: internal audit, risk management.